الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمّه لخضر الوادي

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي بعنوان :

أثر التضخم المستورد على الميزان التجاري الجزائري

دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (2000-2021)

من إعداد الطلبة :

- فطحيزة علي أحمد
- دبار مصباح
- دركي كمال

إشراف الأستاذ :

د. العبسي علي

لجنة المناقشة:

د. زهواني رضا	جامعة حمه لخضر الوادي	رئيسا
د. العبسي علي	جامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د. خضير ليلى	جامعة حمه لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير:

إلهي لا يطيب العمل إلا بشكرك وحمدك نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير إلى الذين مهدو لنا طريق العلم والمعرفة.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل وبالأخص الأستاذ الدكتور المشرف " العبسي علي " على توجيهاته القيمة وإرشاداته الصائبة الذي لم يبخل علينا بها.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتور " حميداتو نصر" لتوجيهاته وإرشاداته و إلى كل من علمنا حرفا جزاكم الله ألف خير.

أحمد، مصباح، كمال

إهداء:

إلى من أوصى بطاعتها سيد الأنبياء.....وحث على الإحسان إليها حتى الفناء

إلى من سقتني الأمل والصفاء.....وقالت لي يوما أن العلم نور وضياء أمي الحنونة.

إلى من عمل لأجل تربيتي..... وجاهد من أجل إحقاق أمنيتي أبي العزيز.

إلى من منحتني الحب والحنان وزرعت مني ابتسامة الحياة.... زوجتي.

إلى أبنائي خديجة وعبد النور.

إلى إخوتي وأخواتي الذين يشاركوني بسمة الحياة

أحمد

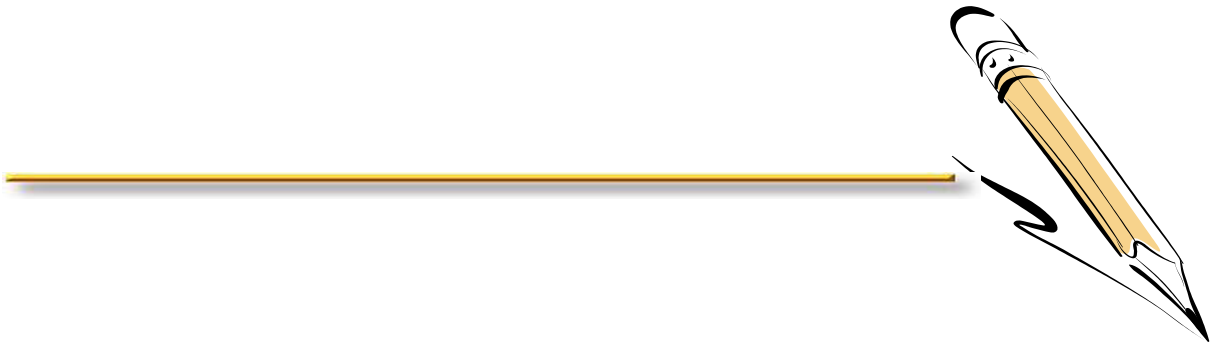

إهداء:

بعد بسم الله الرحمان الرحيم أهدي هذا العمل المتواضع الى من أوصى الله تعالى بالدعاء لهما حيث قال: " **وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا** " .....

الوالدين الكريمين رحمهما الله وأسكنهما فسيح جناته.

إلى إخوتي وأخواتي كل واحد باسمه خاصة.

إلى الزوجة الكريمة.

إلى الابناء أيوب و عبد الحفيظ و إسحاق وغفران أطال الله في اعمارهم .

إلى الأصدقاء و الأحباب.

مصباح

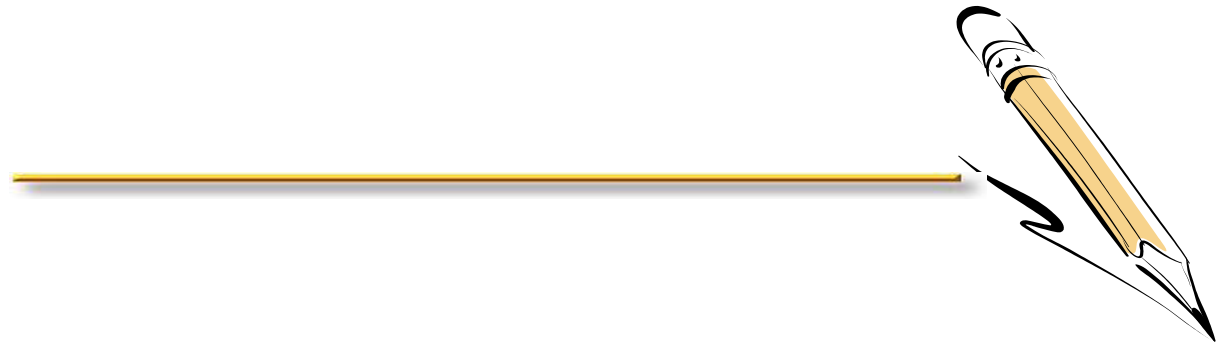

إهداء:

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز.....

أمي الحبيبة

إلى خالد الذكر الذي وافته المنية و كان خير مثال لرب الأسرة، والذي لم يتهاون يوما في توفير سبيل الخير والسعادة لي ..... أبي الموقر .

إلى زوجتي العزيزة ورفيقة الكفاح في مسيرة الحياة التي عوضت فراغي وتحملتني.

إلى أبنائي محمد علي و آية و سيف الدين و انتصار.

إلى أصدقائي ومعارفي الذين أحبهم وأحترمهم.

كمال

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى معرفة طبيعة العلاقة بين التضخم المستورد والميزان التجاري الجزائري، اختيرت المتغيرات المستقلة (التضخم المستورد، سعر الصرف) والمتغير التابع (الفائض او العجز في الميزان التجاري) حيث استخدمت الدراسة بيانات سنوية (2000-2021)، ومن الناحية القياسية استخدمت نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، بينت نتائج اختبارات جذر الوحدة عن طريق اختبار ADF-GLS ، أن جميع المتغيرات ساكنة في الحد الثابت عند الفرق الأول وعند الفرق الثاني، كما بينت العلاقة المتكاملة السلبية طويلة الاجل بين الميزان التجاري والتضخم المستورد خلال القترة (2000-2021) أي كلما زاد معدل التضخم المستورد بوحدة واحدة، انخفض الميزان التجاري ب (745.26 وحدة) على المدى البعيد، والعلاقة السلبية قصيرة الاجل بين سعر صرف الدينار والميزان التجاري، أي كلما زاد تدهور قيمة الدينار مقابل الدولار بوحدة واحدة، كلما انخفض الميزان التجاري ب (0.022)، خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التضخم المستورد، الميزان التجاري، سعر الصرف، الصادرات، الواردات.

Abstract:

This study aims to know the nature of the relationship between imported inflation and the Algerian trade balance. The independent variables (imported inflation, exchange rate) and the dependent variable (surplus or deficit in the trade balance) were chosen. The study used annual data (2000-2021), and in standard terms it used a model Autoregressive ARDL, the results of unit root tests by means of the ADF-GLS test showed that all variables are static at the fixed limit at the first difference and at the second difference, it also showed the long-term negative integrated relationship between the trade balance and imported inflation during the period (2000- 2021) That is, whenever the imported inflation rate increases by one unit, the trade balance decreases by (745.26 units) in the long run, and the negative short-term relationship between the exchange rate of the dinar and the trade balance, that is, the greater the deterioration of the value of the dinar against the dollar by one unit, the lower the trade balance b (0.022), during the study period.

Keywords: imported inflation, trade balance, exchange rate, exports, imports.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــــــــوان	الصفحة
شكـــــر	
إهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول والأشكال	III
مقدمة	أ – ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتضخم المستورد والميزان التجاري	
تمهيد:	7
المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم المستورد	08
المطلب الأول: مفهوم التضخم المستورد	08
المطلب الثاني: قنوات إنتقال التضخم المستورد	09
المطلب الثالث: طرق قياس التضخم المستورد	11
المبحث الثاني: الأسس النظرية للميزان التجاري	12
المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري	12
المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري	14
المطلب الثالث: أسباب الاختلال والعوامل المؤثرة في الميزان التجاري	16
المبحث الثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة	19
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	19
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	20
المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة	21
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني: دراسة تحليلية قياسية لأثر التضخم المستورد على الميزان التجاري الجزائري	
تمهيد	33
المبحث الأول: التضخم المستورد في الجزائر	34
المطلب الأول: قياس التضخم المستورد في الجزائر	34

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التضخم المستورد في الجزائر	**36**
المطلب الثالث: سياسة الجزائر للحد من التضخم المستورد	**38**
المبحث الثاني: تحليل الميزان التجاري الجزائري	**41**
المطلب الأول: نظرة حول الصادرات والواردات الجزائرية	**41**
المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري	**45**
المطلب الثالث: مسايرة الاقتصاد الجزائري للاقتصاديات العالمية	**46**
المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لأثر التضخم المستورد على الميزان التجاري الجزائري	**49**
المطلب الأول: تأطير نظري للأساليب القياسية المستخدمة	**49**
الفرع الأول: اختبار الاستقرارية	**49**
الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن-جسليوس.	**49**
المطلب الثاني: الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع الخطي (ARDL)	**50**
الفرع الأول: توصيف نموذج الدراسة	**50**
الفرع الثاني: تقدير نموذج الدراسة	**50**
الفرع الثالث: نتائج الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج المقدر	**56**
الفرع الرابع: اختبار فرضيات الدراسة	**59**
خلاصة الفصل	**60**
الخاتمة	**62**
قائمة المصادر والمراجع	**66**
الملاحق	

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العـــــــنوان	الصفحة
01-02	إجمالي الناتج المحلي للجزائر 2000-2021	34
02-02	التضخم المستورد للجزائر 2000-2021	35
03-02	درجة الانكشاف الإقتصادي للجزائر 2000-2021	36
04-02	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو 2000-2021	37
05-02	صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى 2000-2020	42-41
06-02	تطور الميزان التجاري الجزائري 2000-2021	46
07-02	تطور المعاملات مع مختلف الأقاليم الاقتصادية(صادرات-واردات) 2000-2020	47
08-02	الواردات والصادرات والناتج المحلي بالأسعار الجارية ودرجة الانفتاح 2000-2021	48
09-02	إختبار جذر الوحدة باستخدام إختبار ADF-GLS	52
10-02	نتائج اختبار الحدود	53
11-02	نتائج اختبار t-Bounds Test	54
12-02	نتائج تقدير العلاقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف والتضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	55
13-02	نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل	56
14-02	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL	57
15-02	نتائج فحص الارتباط التسلسلي لبواقي نموذج الدراسة	58
16-02	إختبار تجانس تباينات الأخطاء ARCH Test	59

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01–01	العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري	18
02–02	تطور إجمالي الناتج المحلي للجزائر 2000–2021	34
03–02	تطور إجمالي الصادرات الكلية وصادرات المحروقات 2000–2020	43
04–02	تزايد إجمالي الواردات خلال 2000–2021	44
05–02	هيكل الواردات من السلع سنة 2000	44
06–02	هيكل الواردات من السلع سنة 2019	45
07–02	العدد الأمثل لفترات إبطاء نموذج الدراسة	53
08–02	نتائج اختبار Jarque –bera	58
09–02	نتائج اختبار CUSUM	59
10–02	نتائج اختبار CUSUM	59

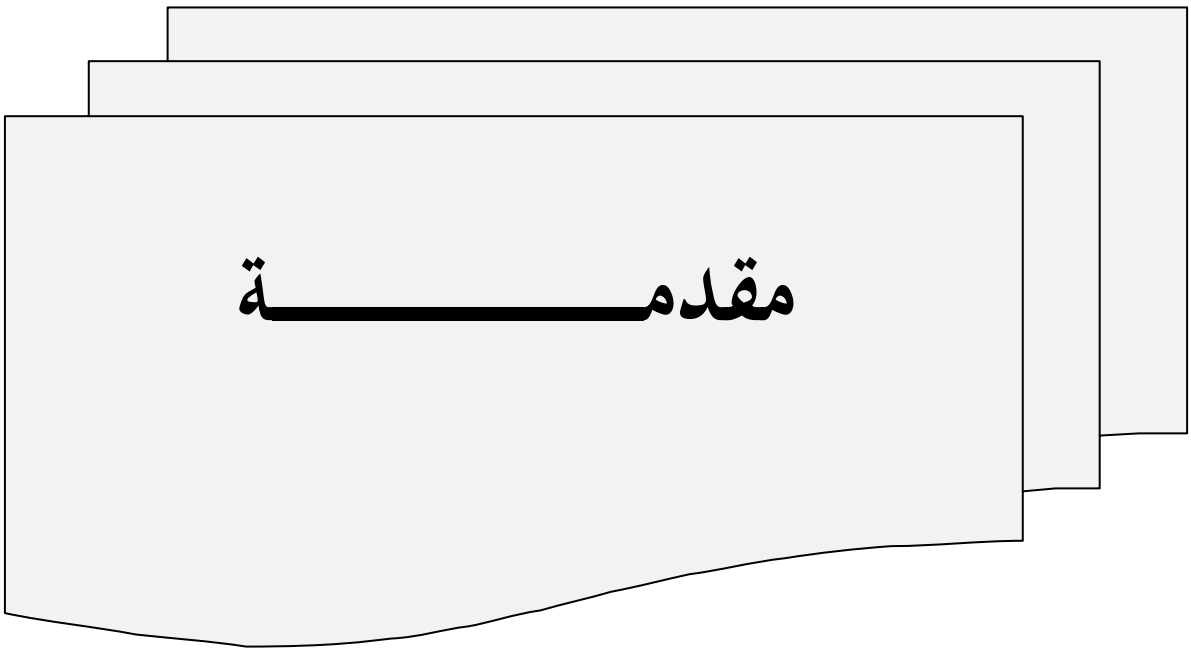
مقدمـــــــــــــة

تعتبر الجزائر كغيرها من دول العالم التي لها مبادلات تجارية مع العالم الخارجي من خلال الصادرات والواردات والتي تعتبر المكون الرئيسي للميزان التجاري الجزائري، وفي إطار التنمية الاقتصادية التي انتهجتها السلطات الجزائرية، بتنويع هيكل الصادرات والتقليل من حجم الواردات، لتحقيق فائض تجاري، و الحد من ظاهرة التضخم و التضخم المستورد الذي يرتبط مباشرة بالعالم الخارجي أي بالواردات.

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تواجهها معظم اقتصاديات العالم، وهذا لتأثيره الممتد مباشرة إلى الأفراد و قطاع الأعمال و القطاع الحكومي أيضا، وقد شهدت العديد من دول العالم ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم، مما أثر على معدلات النمو لديها، ولعل زيادة انفتاح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد الدولي وارتباط اقتصاديات الدول ببعضها البعض واستيراد كل حاجياته منه، يعني يكون إنفاقه على الواردات فقط، فإن هنا يكون التضخم ناتج عن ارتفاع الأسعار العالمية، ما ساعد على ظهور ما يعرف بالتضخم المستورد .

حيث يعتبر التضخم المستورد ظاهرة اقتصادية تعاني منها كل دول العالم بما فيها الدول المتقدمة ولم تقتصر على الدول النامية فقط، بحيث يكون تأثيرها على النشاط الاقتصادي، وهذا النوع من التضخم يكون تأثيره كبير على الدول التي تعتمد في تغطية حاجياتها المحلية على العالم الخارجي، فكلما زادت احتمالية التغطية من العالم الخارجي زادت التبعية له، وأي خلل في الاقتصاد العالمي يؤدي إلى خلل في الاقتصاد المحلي للدولة، وهنا تزداد الضغوط التضخمية متأثرة بالعلاقات التجارية الدولية، مع وجود العديد من العوامل والمتغيرات التي تدخل في زيادة الضغوط التضخمية.

وبدورها الجزائر تتأثر بهذه الظاهرة وخاصة أنها تعتمد على عائدات البترول فقط، وفي ظل الانفتاح الاقتصادي للجزائر وانكشافه على العالم الخارجي معتمدا على الاستيراد لتغطية الطلب الداخلي، فإن التضخم المستورد سيكون له انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الوطني.

1- إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق ولتحقيق أهداف الدراسة وإبراز إشكالية بحثنا التي يمكن أن نصوغها على النحو التالي:

ما أثر التضخم المستورد على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2021؟

2- الأسئلة الفرعية:

تندرج تحت التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

أ. هل هناك علاقة متكاملة ومنطقية طويلة الأجل بين الميزان التجاري والتضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

ب. هل فقدان الدينار لقيمته مقابل الدولار سيؤثر على الميزان التجاري الجزائري على المدى البعيد" خلال الفترة 2000-2021؟

الفرضيات:

أ-توجد علاقة متكاملة سلبية طويلة الأجل بين الميزان التجاري والتضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

ب- فقدان الدينار لقيمته مقابل الدولار سيؤثر على الميزان التجاري الجزائري على المدى البعيد" خلال الفترة 2000-2021.

4-أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تشخيص واقع متغيرات الدراسة على الميزان التجاري الجزائري لإعطاء نظرة عامة عن الوضعية الاقتصادية السائدة.
- دراسة تطور متغيرات الدراسة (التضخم المستورد – الميزان التجاري) في الجزائر ودراسة أيضا أثر التضخم المستورد على التوازن في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.
- تقديم عرض يقدم حلول للظاهرة محل الدراسة.

5- أهداف الدراسة:

- تقديم دراسة تحليلية قياسية للميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة.
- محاولة التعرف على الآثار الايجابية والسلبية التي يفرزها التضخم المستورد على الميزان التجاري.
- توضيح مدى تأثر الاقتصاد الجزائري متمثلا في الميزان التجاري بارتفاع الأسعار سواء محليا أو على المستوى الخارجي.
- أهم العوامل التي تساهم في إمداد العملية التضخمية في الجزائر، ومشكلة التضخم المستورد.
- اقتراح نموذج قياسي للظاهرة التضخم المستورد في الجزائر.

6- حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** وتمثلت في دولة الجزائر

- **الحدود الزمنية:** تمت الدراسة في: فيفري 2023- 20 ماي 2023.

فترة الدراسة : 2000-2021

7- منهج الدراسة :

في دراستنا اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي من جهة، واعتمدناه في الدراسة النظرية وذلك لتوضيح المفاهيم المتعلقة بالتضخم المستورد وتحليل الميزان التجاري الجزائري، بالاعتماد على المصادر المكتبية من مراجع علمية ودوريات وأبحاث قدمت في هذا المجال.

أما الفصل التطبيقي للدراسة استخدمنا أسلوب دراسة حالة، باستخدام الطريقة القياسية في الدراسة بالاعتماد على الأدوات الإحصائية والرياضية المستخدمة في الاقتصاد القياسي.

8- هيكل الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة، وتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الموضوع بعد المقدمة إلى فصلين كما هو مبين أدناه:

- **الفصل الأول:** تضمن الإطار النظري للدراسة والذي كان بعنوان الأدبيات النظرية للتضخم المستورد والميزان التجاري، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول مفهوم التضخم المستورد وقنوات انتقاله وطرق قياسه، أما المبحث الثاني فتناول الميزان التجاري توازنه واختلاله، والدراسات السابقة تم التطرق لها في المبحث الثالث.

- **الفصل الثاني:** حيث تضمن الدراسة التطبيقية، وقمنا بدراسة متعلقة بالجانب التحليلي القياسي وذلك لمعرفة أثر التضخم المستورد على الميزان التجاري الجزائري، من خلال بناء نموذج يوضح التأثير من خلال إسقاط ما تم دراسته في الجانب النظري على الميزان التجاري الجزائري .

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، فتطرقنا للتضخم المستورد في الجزائر للفترة ما بين 2000-2021 بالمبحث الأول، وتحليل للميزان التجاري الجزائري بفترة الدراسة بالمبحث الثاني، والدراسة القياسية بالمبحث الثالث.

الفصـــل الأول

الأدبيات النظرية للتضخم المستورد والميزان التجاري

تمهيد:

ساهم تطور العلاقات الاقتصادية الدولية في تداخل المصالح واتساع المبادلات التجارية بين مختلف بلدان العالم، وانفتاحها على بعضها ما يؤدي إلى تصاعد عمليات الاستيراد بشكل كبير وهذا راجع إلى زيادة الطلب الداخلي، وضعف القدرة على تنويع وزيادة الصادرات وتوسيع القاعدة الإنتاجية، حيث أصبحت تساهم وبشكل كبير في انتقال التضخم دوليا، فهنا نجد أن التغيرات في الأسعار العالمية يقابله زيادة في السعر المحلي، ينتج عنه ما يسمى بالتضخم المستورد، بحيث يمر على العديد من القنوات التي تولّدُ ضغوط تضخمية على المستوى المحلي.

ولقياس مؤشر الفروق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات تم الاعتماد على الميزان التجاري كأداة لتحديد تلك الفروق.

لذلك فإننا في هذا الفصل سنحاول تناول الإطار النظري للتضخم المستورد و الميزان التجاري في المبحثين الأول والثاني، وسنتطرق كمبحث ثالث للدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة أي أن الفصل الأول يتضمن المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: الإطار النظري للتضخم المستورد.
- **المبحث الثاني**: الأسس النظرية للميزان التجاري.
- **المبحث الثالث**: الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم المستورد

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التضخم المستورد وأهم القنوات التي تساعد على انتقاله بين الدول و ماهي أهم طرق قياسه.

المطلب الأول : مفهوم التضخم المستورد

تعددت التعاريف المتعلقة بالتضخم المستورد من منظور العديد من الاقتصاديين ونذكر منها :

التعريف الأول : يعد أول من أشار إلى التضخم المستورد هو (JEAN BODIN 1958)[1]، حيث أشار إلى أن الارتفاع العام للأسعار في أوروبا كان مصدره الرئيسي زيادة المعروض من الذهب والفضة المستوردة من أمريكا، ثم جاءت المدرسة المركنتيلية (Ecole Mercantiliste) في القرن السابع عشر والثامن عشر والتي أعطت أهمية بالغة للمعروض النقدي، والموازين الخارجية ومستويات الأسعار المحلية.

التعريف الثاني : وترى بعض الدراسات أن التضخم المستورد هو شكل مستقل من أشكال التضخم، والذي ينتج عن تغير في العلاقات الدولية لمصلحة أو لغير مصلحة الدولة المعنية، حيث أن لكل دولة ميزان مدفوعاتها الخاص بها والذي يعكس المعاملات الاقتصادية التي تحصل بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في باقي الدول خلال فترة زمنية محددة، عادة ما تكون سنة، وبالتالي فإن تبادل العلاقات الاقتصادية الدولية للدولة المعنية مع باقي دول العالم، والتي تظهر في شكل فائض أو عجز في ميزان مدفوعاتها، قد تكون سببا رئيسيا في حدوث ما يسمى بالتضخم المستورد[2].

التعريف الثالث : ويقصد به الزيادة المستمرة والمتسارعة في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج[3]، أي مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد ما، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة من تلك الدول.

التعريف الرابع : وعرفه غرزيغورز (Grzegorz) على أن التضخم المستورد عبارة عن تلك الظاهرة التي تعبر علن المستوى العام للأسعار الناجمة في التحليل النهائي في الطلب الكلي عن العرض أو ارتفاع تكاليف المدخلات العملية الانتاجية والمستجلبة من الشركاء الاقتصاديين الأجانب[4].

ومن خلال ما تطرقنا إليه من تعاريف حول التضخم المستورد نستنتج أن هذا الأخير، ينشأ بسبب اعتماد دولة ما على السلع والخدمات المستوردة من الخارج، فإذا كانت أحد الدول المصدرة لهذه السلع والخدمات تعاني أصلا من التضخم فإن التضخم ينتقل إلى اقتصاد الدولة المستقبلة عن طريق السلع والخدمات المستوردة.

---

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي-نظرة عامة على بعض القضايا-، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص02.

[2] طارق توفيق الخطيب، التضخم المستورد في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 01، 2014، ص06.

[3] رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص261.

[4] شقبقب عيسى، بن زيان راضية، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر، مجلة البحوث، العدد11، الجزء الثاني جامعة الجزائر 03، ص91.

المطلب الثاني : قنوات انتقال التضخم المستورد

إن عملية انتقال التضخم المستورد تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية ففي الدول الرأسمالية ينتقل التضخم بينها من خلال ما يعرف بدورة الأعمال الدولية، أما في الدول النامية فينتقل التضخم من الدول الرأسمالية عن طريق حركة التجارة.

ففي الدول الرأسمالية فإن انتقال التضخم يكون من خلال احدى الأسباب التالية :

- آليات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الصناعية المتقدمة ويكون ذلك من خلال المشروعات المتعددة الجنسية أو أشكال التكتلات الإقليمية.
- آليات التحويل الدولي والسعار الدولية لأغلب السلع سواء السلع النهائية أو المواد الولية الخام، بغض النظر عن عوامل العرض التي تؤثر في أسعار المواد الخام، ولقد تحكمت الاحتكارات الدولية عن طريق تحديد الأسعار لمنتجاتها بدون الرجوع إلى أسعار المواد الخام، وبهذا أثرت على شروط التبادل للمواد الخام بالمقارنة بالمنتجات الصناعية.

أما في الدول النامية فيتوقف انتقال التضخم المستورد على مدى ارتباط الدول النامية بالسواق العالمية، ويتم ذلك من خلال قنوات التجارة الدولية، والتي من خلالها تتأثر الأسعار المحلية ومن أهم هذه القنوات، نذكر مايلي[1] :

أولا: قناة الميزان التجاري :

إن حدوث التضخم العالمي يؤّدي إلى تحسن الموقف التنافسي للصادرات، حيث أن ارتفاع الأسعار العالمية يجعل أسعار الصادرات أقل منها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وأسعارها، وفي نفس الوقت فإن ارتفاع الأسعار العالمية يؤدي حتما إلى انخفاض الواردات سواء من حيث الكمية أو القيمة، وهذا ما سيؤدي إلى تحسن الميزان التجاري ويزيد احتمالية كون رصيده موجب (الصادرات- الواردات **X-M**)، هذا التحسن في الميزان التجاري يؤثر مباشرة في الطلب الفعال، حيث يزيد هذا الأخير وهو ما سيؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار في ظل التشغيل الكامل، ويحدث ما يسمى بالتضخم الناجم عن الطلب .

نشير فقط إلى أن عملية انتقال التضخم المستورد إلى الاقتصاد المحلي عبر قناة الميزان التجاري، تكون من خلال تأثير أسعار الصرف على أسعار الواردات ومنها على السعار المحلية، خاصة في ظل الأسعار الغير ثابتة لسعر الصرف وهو ما بينته الدراسة التي قام بها صندوق النقد الدولي[2] لمجموعة من العينات (كل دول العالم، الدول الصناعية، الدول منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل)، حيث توصلت الدراسة إلى ان الدول التي اتبعت نظام أسعار صرف ثابتة فإن معدلات التضخم فيها كانت أقل من الدول التي تعتمد أسعار حرة لأسعار الصرف.

[1] رمزي زكي، التضخم المستورد – دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية-، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1987، ص190.

[2] Atish R.Ghosh, **Does the exchange rate regime matter for inflation and growth?**, Economic Issues, IMF, 1996, P04.

ثانيا: قناة ميزان المدفوعات :

ترتبط هذه القناة بالنتائج المترتبة على فائض ميزان المدفوعات[1]، ومن المعروف أن صافي الأصول الأجنبية **B** هي العوامل المؤثرة في تغير السيولة المحلية وهو ما يظهر في المعادلة التالية : **DC+B= L**

حيث: **L** تشير على التغير في السيولة المحلية .

DC تشير إلى التغير في الائتمان المحلي.

B تمثل التغير في صافي الأصول الأجنبية.

لذلك فإن فائض ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة الاحتياطات العالمية، وهو ما يُحدث توسعا في السيولة المحلية، و التي بدورها تؤثر على السعر المحلي ويمكن أن يتم ذلك من خلال الأثار النقدية على الطلب الكلي أو من خلال كمية النقود و بارتباطها بالدخل الوطني.

إن الزيادة في السيولة المحلية تُحدث انخفاضا في معدل سعر الفائدة، هذا الأمر يُحدث زيادة في الانفاق من خلال زيادة الاستثمار، وهذا ما سيؤدي إلى الضغط على السعر المحلي، وذلك من خلال الأثار النقدية على الطلب الكلي[2]، أو من خلال كمية النقود وارتباطها بالدخل الوطني.

ثالثا: قناة العرض الكلي للسلع و الخدمات:

وهي تتعلق بتكلفة السلع والخدمات المعروضة في السوق المحلي، والتضخم المستورد يقصد به ارتفاع أسعار الواردات، وبما أن هذه الواردات والمتمثلة في السلع والخدمات تدخل في العملية الانتاجية، فإن تكلفة السلع و الخدمات المحلية سوف ترتفع وبالتالي ينخفض العرض محليا وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية.

[1] رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987، ص261.

[2] علي توفيق الصادق، أثر العائدات على السياسات المالية والنقدية في دول أوبك، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت،العدد02، 1979، ص80.

المطلب الثالث: طرق قياس التضخم المستورد

لقياس التضخم المستورد يمكن الاعتماد على العديد من الطرق تم صياغتها من طرف الاقتصاديين نذكر منها:

• **الطريقة الأولى:** تعتمد هذه الطريقة في حساب التضخم المستورد على النسبة بين قيمة الواردات والانفاق المحلي مضروبة في معدل التضخم العالمي[1]، ومنه يكون :

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{الانفاق المحلي}} \times \text{معدل التضخم العالمي}$$

• **الطريقة الثانية** : وفق هذه الطريقة يمكن تقدير التضخم وفق حالتين[2]، حيث في الحالة الأولى يمثل التضخم المستورد النسبة بين الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات واجمالي الانفاق الوطني بالأسعار الجارية ومنه :

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات}}{\text{اجمالي الانفاق الوطني بالأسعار الجارية}} \times 100$$

أما في الحالة الثانية نترك العلاقة نفسها مع اضافة خسائر ارتفاع أسعار الصادرات إلى الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات فيكون لدينا :

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات و الصادرات}}{\text{اجمالي الانفاق الوطني بالأسعار الجارية}} \times 100$$

• **الطريقة الثالثة** : حسب هذه الطريقة فإن التضخم المستورد هو عبارة عن النسبة بين قيمة الواردات وقيمة الناتج المحلي الخام مضروبة في معدل التضخم العالمي[3]، ومنه تكون العلاقة كمايلي :

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج المحلي الخام}} \times \text{معدل التضخم العالمي}$$

[1] علي توفيق الصادق، أثر العائدات على السياسات المالية والنقدية في دول أوبك، مرجع سابق، ص80.

[2] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة 04، القاهرة، مصر، 2010، ص56-57.

[3] رمزي زكي، التضخم في العالم العربي، بحوث ومناقشات خبراء بعنوان الجدل الراهن حول ظاهرة التضخم الركودي، الكويت، 1985، ص114-115

المبحث الثاني: الأسس النظرية للميزان التجاري

الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة ويعتبر المعيار الأساسي لوضعية التجارة الخارجية داخل وخارج الدولة، وأهم جزء لميزان المدفوعات، كما يطلق عليه الميزان التجاري الدولي لهذا البلد.

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري

الفرع الأول: تعريف الميزان التجاري

يمثل الميزان التجاري نوعا من المعاملات التجارية والمتمثلة في المبادلات من السلع والخدمات، بحيث تتمثل هذه المبادلات في الصادرات والواردات.

وتعرف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي، وبعبارة أخرى هي جزء من الطلب على الناتج الوطني[1]، فالصادرات تعرف بأنها سلع وخدمات تباع إلى دولة خارجية، حيث يشمل هيكل الصادرات جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات، حيث يعبر التركيب السلعي عن طبيعة السلعة التي يتم تصديرها إلى الخارج، حيث كلما تنوعت كان أفضل للبلد ودلت عن تطور الهيكل الانتاجي للبلد، وعلى عكس ذلك فكلما كانت الصادرات مرتكزة على منتوج معين فقط دلت على ضعف الهيكل الانتاجي وزيادة المخاطر التي تواجهها الدولة، أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك كلما كانت الصادرات موجهة نحو أسواق محدودة كلما زادت درجة الخطورة للاقتصاد بالإضافة إلى حالة التبعية[2].

أما الواردات فهي تعبر عن جزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل هذه الدولة، وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدول الأجنبية المنتجة لهاذه السلع، فالواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين إلى المقيمين بمقابل، حيث أن زيادة الواردات ستؤدي إلى تخفيض الطلب على السلعة والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط الناتج المحلي[3].

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن الميزان التجاري يمثل صافي الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أن أسعار الواردات بالعملة الأجنبية[4]، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاث أشهر، ويعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الانتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الانتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الانتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم قدرة الدولة عن توسيع نشاطها الانتاجي

---

[1] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص130.

[2] جيمس جوارتني و ريجارد استروب، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص543.

[3] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص131.

[4] عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص76.

وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الانتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في الميزان التجاري[1].

ويعبر على الميزان التجاري بالعلاقة التالية :

رصيد الميزان التجاري = اجمالي صادرات البلد(X) – اجمالي واردت البلد(M)

وهناك ثلاث حالات للميزان التجاري وهي :

الحالة الأولى: ويكون الميزان التجاري إيجابي، أي أن قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات.

الحالة الثانية: ويكون الميزان التجاري سلبي، أي أن قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات.

الحالة الثالثة: ويكون الميزان التجاري في حالة توازن، أي أن قيمة الصادرات متساوية مع قيمة الواردات.

الفرع الثاني: أهمية الميزان التجاري

يعد الميزان التجاري أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما حيث تكمن أهميته في مايلي[2] :

• يضم الميزان التجاري اجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح لقياس تنافسية البلد اتجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الإيجابي مثلا على أن الصناعة كفؤ جدا، أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلي أو بنيوي للميزان التجاري بسبب ضعف تنافسية الصادرات تحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه وذلك عندما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية مع الصادرات السلعية للبلاد.

• يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الانتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الانتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه وضعف القدرة الانتاجية فيه أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد، حيث تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم قدرة الدولة عن توسيع نشاطها الانتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الانتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.

[1] فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص234.

[2] سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص71.

المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري

بالرغم من أن حالة الاختلال دائما ما تحدث في الميزان التجاري بصفة مستمرة و شائعة، في حين أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا.

أولا: التوازن في الميزان التجاري :

يعرف التوازن في الميزان التجاري على أنه الحالة التي يكون فيها جانبي الميزان في حالة تعادل وتساوي تام، أي أن الصادرات المنظورة تساوي الاستيرادات المنظورة[1].

أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون[2]:

الانتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغيير (ثبات الأسعار)، والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجةً لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغيير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

ثانيا: الاختلال في الميزان التجاري :

عند زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في هاته الحالة يحدث اختلال في الميزان التجاري، بمعنى زيادة حقوق الدولة المترتبة على متطلباتها من الدول الأخرى وتسمى عجزا، وفي حالة زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين تسمى فائض.

- **أنواع الاختلال في الميزان التجاري:** ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى ثلاث أنواع وهي:

1- الاختلال الطارئ: في هاته الوضعية يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتيا، وذلك عندما تفرض أوضاع وظروف معينة، أي عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظرف مناخي خير ملائم يؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة، فمثلا إذا كانت الدولة تعتمد على الانتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هاته الحالة الواردات تفوق الصادرات ويحصل العجز في الميزان التجاري، و العكس في حالة الفائض، كما يحدث الاختلال أيضا نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري، أو أي حالات استثنائية أو طارئة[3].

---

[1] عماد محمد علي عبد اللطيف، تحليل الاتساق بين الضرائب الكمركية وسعر الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري في العراق، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، العدد115، العراق، 2019، ص336.

[2] دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها-دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص119.

[3] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص122.

2- الاختلال الدوري: وهو الاختلال الذي يتحقق أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة، والمترتب بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية حيث تتعرض لها هذه الدول دوريا وبشكل مستمر نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي المميز لدورتها الاقتصادية، حيث يزداد انتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملائم، وعلى العكس في حالة الكساد والانكماش في نشاطها الاقتصادي.

3- الاختلال الدائم: وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلي وهو الاختلال المترتب أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر[1].

[1] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص130.

المطلب الثالث: أسباب الاختلال والعوامل المؤثرة في الميزان التجاري

الفرع الأول: أسباب الاختلال في الميزان التجاري

لقد تعددت أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، وما تتميز به فترة الاختلال وتنقسم هذه الأسباب إلى أسباب اقتصادية وغير اقتصادية.

I- أسباب اقتصادية:

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقة فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث أيضا اختلال في الميزان التجاري للدولة.

2- أسباب هيكلية: وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في السواق الخارجية.

3- أسباب دورية: وتشتمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة ومن بينها نذكر[1]:

- **الأزمات الاقتصادية المتكررة:** والتي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة لها.
- **تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا:** وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية.
- **العوائق الخارجية:** والتي من شأنها تعديل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفة الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدَتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات.

II- أسباب غير اقتصادية:

1- عوامل طبيعية: الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات والتصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

2- التقدم التكنولوجي: وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي تخفيض تكاليف ونفقات الانتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم

[1] عرفات تقي الدين الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، 1999، ص 126.

التكنولوجي يُغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى اضعاف القدرة التنافسية للدول النامية[1].

3- الظروف السياسية: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

4- النمو الديمغرافي: حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

5- الاضرابات العمالية: التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية لأنها تؤدي إلى شلل العملية الانتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها اكثر إذا مست هذه الاضرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير[2].

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة ومن أهم هذه العوامل نذكر منها :

I- التضخم : يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية[3].

II- معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الاجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن pib هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر على عناصر الانتاج التي ساهمت في انتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الانتاجية، سواء كانت وطنية أو اجنبية.

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني للدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها[4].

III- تغيرات أسعار الفائدة: يعرف سعر الفائدة بأنه ذلك العائد على رأس المال المستثمر من خلال السعر الذي يحصل عليه الشخص جراء تنازله عن التصرف بأمواله التي يقترضها لفترة زمنية محددة.

التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث ان ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها و بالتالي زيادة الانتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى

[1] عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص123.

[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي-العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية-،دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص102.

[3] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص64.

[4] دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، مرجع سابق، ص125.

العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويؤدي بدوره إلى تراجع العملية الانتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة[1].

IV-سعر الصرف: يعرف عادة سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية أي عدد من الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدات من العملة الأجنبية أو هو سعر مبادل لعملة ما بأخرى وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة وتعتبر الأخرى السعر النقدي لها.

يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين[2]، ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من خلال الشكل التالي:

الشكل 01: العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري

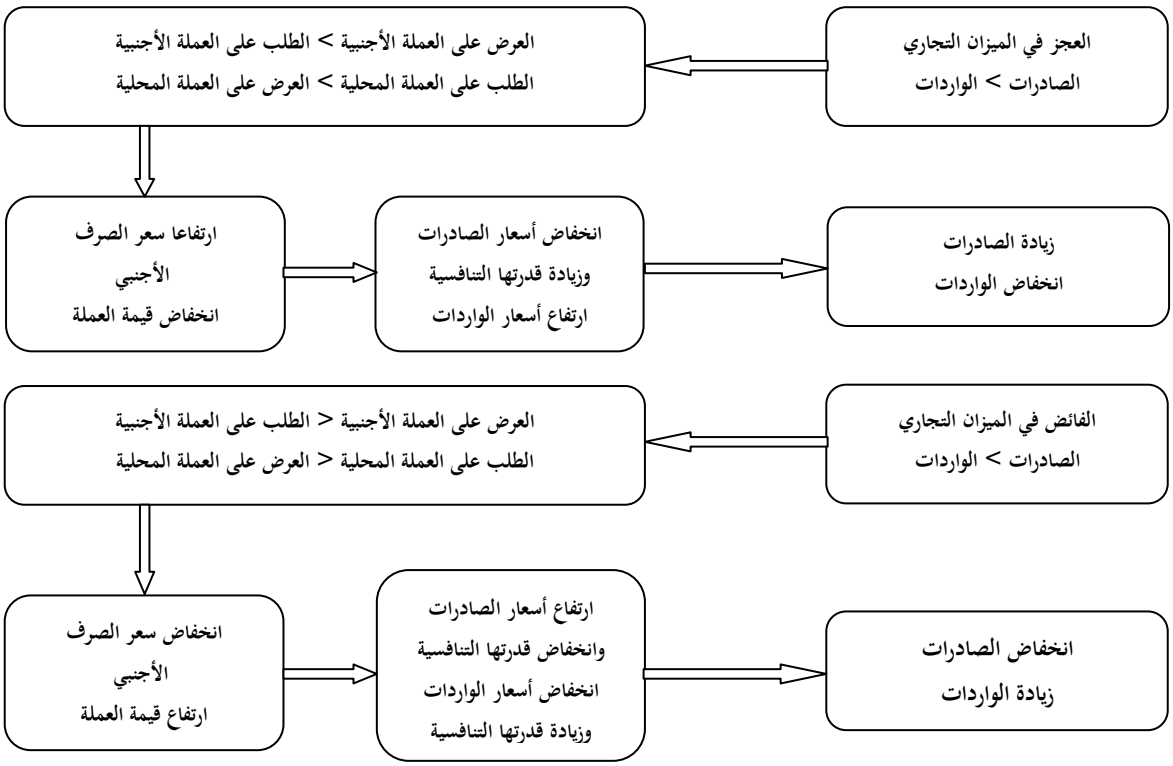

المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999، ص320.

[1] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص64.

[2] دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، مرجع سابق، ص126.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة

لقد تعددت الدراسات التي تناولت موضوع دراستنا الحالية، وقد تطرقت معظم هاته الدراسات بطريقة غير مباشرة إما بالتطرق إلى سعر الصرف أو التضخم المحلي وكذلك ميزان المدفوعات الذي يحوي الميزان التجاري كمكون أساسي له، لذا جاءت هذه الدراسات باللغة العربية والأجنبية حيث استعملت مناهج متباينة في فترات زمنية مختلفة، ومن خلال هذا المبحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مطالب.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1-دراسة سمية زيرار وبشير الزعبي وطالب عوض، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)، دراسات العلوم الاداري، المجلد 36، العدد2، 2009.

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تغير سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1970-2004)، بحيث تم تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات ودالة الحساب الجاري، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليًا والمستندة إلى اختبار التكامل المشترك، لامتياز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الاعتماد الذاتي وتحيز المعلمات.

ومن خلال هذه المنهجية تم قياس المرونة طويلة الأجل للصادرات بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي والدخل، حيث بلغت (1.529و0.123) على التوالي، أما مرونة الواردات بالنسبة لكل من سعر الصرف الحقيقي والدخل فقد بلغت (0.217و0.876) على التوالي، أما بالنسبة للحساب الجاري فقد بلغت المرونة بالنسبة لسعر الصرف (0.773)، في حين أن الدخل المحلي والدخل العالمي لم يكن لهما أي تأثير على الحساب الجاري، وتشير نتائج الدراسة إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد تعمل على زيادة كمية الصادرات وتحسين الحساب الجاري في الأجل القصير فقط.

2-دراسة عفراء علي خضور، دراسة تحليلية للتضخم وأثره على الميزان التجاري في سوريا (1990-2012)، رسالة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين، سوريا، 2014-2015.

هدفت هذه الدراسة في البحث على ديناميكيات التضخم في سوريا خلال الفترة (1990-2012) وآثاره على الميزان التجاري بشكل خاص، والعوامل الرئيسية (المحلية والأجنبية) المؤثرة على معدل التضخم في سوريا.

يعتمد اختيار العوامل على تحليل الفرضيات الاقتصادية الرئيسية المتعلقة بمحددات التضخم مثل: القوة الشرائية الزائدة، تضخم دفع التكلفة، التضخم المستورد، باستخدام طريقة OLS، وهي توضح أن معدل التكلفة المرتفع والتضخم المستورد لهما تأثير كبير على معدل التضخم في سوريا، لكن القوة الشرائية الزائدة ليس لها تأثير كبير على معدل التضخم على المدى الطويل.

ولقد قدمت لنا دراسة تفصيلية لمجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية على جانبي العرض والطلب، والتي شملت (فائض القوة الشرائية، تكلفة الإنتاج، التضخم المستورد)، وبينت النتائج القياسية أن أكثر هذه المتغيرات تأثيرا على معدل التضخم في الأجل الطويل هي تكلفة الإنتاج يليها التضخم المستورد، بينما يؤثر فائض القوة الشرائية فقط في الأجل القصير، وتبين أن جميع المتغيرات السابقة تؤثر على معدل التضخم في الأجل القصير، ويمكن ترتيبها بحسب درجة

التأثير كمايلي: (تكلفة الإنتاج، فائض القوة الشرائية، التضخم المستورد)، واتفقت النتائج التي تم التوصل إليها مع القواعد النظرية التي تفترض أن الزيادة التي تطرأ على أي من هذه المتغيرات ستؤدي إلى زيادة في معدل التضخم، لكن من جانب آخر تشير هذه النتائج إلى عدم وجود أساليب إنتاج من شأنها تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي زاد الاعتماد على الاستيراد الذي يحمل معه الأزمات الاقتصادية الخارجية.

كما تم تحليل الميزان التجاري السوري، وتبين باستخدام طريقة Granger للسببية بين معدل التضخم ورصيد الميزان التجاري وبتطبيق دالة الاستجابة الدفعية على كل من الصادرات والواردات أنه ليس لمعدل التضخم أثر ذو دلالة إحصائية على رصيد الميزان التجاري، ويمكن تفسير ذلك بضعف مرونات الصادرات والواردات السورية.

3-دراسة قصي محجوب محمد صالح بابا، العلاقة ما بين معدل التضخم والتغيرات في سعر الصرف والميزان التجاري في السودان (1999-2017)، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 03، العدد 02، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة والترابط بين كل من الصادرات والواردات على سعر الصرف ومعدلات التضخم وأيضا على سعر الصرف، تمثلت الفرضيات بانه توجد علاقة إيجابية طردية بين الصادرات وسعر الصرف وعلاقة عكسية بين الواردات وسعر الصرف، كما انه توجد علاقة إيجابية طردية بين الصادرات ومعدل التضخم وعلاقة عكسية طردية بين الواردات ومعدل التضخم، وأيضا توجد علاقة إيجابية طردية بين سعر الصرف ومعدل التضخم، استخدمت الاسلوب الوصفي بالإضافة الى الاسلوب القياسي لقياس العلاقة بين المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، عن طريق صياغة واختبار ثلاث نماذج انحدار متعدد، وخلصت إلى أن معدل التضخم له حساسية عالية ويتأثر بصورة كبيرة بسعر الصرف مما يؤكد بأن بتَحَول الاستهلاك الكلي واعتماده بصورة كبيرة على الواردات الخارجية من المنتجات مما يؤكد تشوه الاقتصاد السوداني كما أنه يتأثر لحد ما بقيمة الواردات من السلع والخدمات وعدم تأثره نسبيا بالتغيرات في قيمة الصادرات بينما أيضا يتأثر سعر الصرف بقيمة الواردات نسبيا لحد ما وبقيمة الصادرات مما يؤكد بأن سعر الصرف تحدد قيمته بصورة أكبر عوامل أخرى مثل المضاربات وتجارة في العملة أو السلع خارج القنوات الرسمية داخليا وخارجيا، وأوصت الدراسة بإعادة هيكلة الاقتصاد وارجاع تحويل الاستهلاك الكلي بالاعتماد على الداخل بعمل وتمويل مشاريع استراتيجية زراعية تعزز الاستهلاك وتشجع الصادرات.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1-دراسة: Janak Raj, Sarat Dhal and Rajeev Jain

بعنوان: Imported Inflation : The Evidence from India (1979-2007), 2008

قامت هاته الدراسة بتقديم نظرة تحليلية وتجريبية حول التضخم المستورد في الهند باستخدام البيانات السنوية للفترة ما بين 1979-2007 حيث استعانت باختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

و استخلصت الدراسة أن التضخم المستورد في الهند يتأثر بشكل إيجابي بسعر الاستيراد وسعر الصرف، وأن حوالي 5%من أسعار الواردات تساهم بـ: 1 إلى 1.5 % في زيادة الأسعار المحلية وبالتالي تدفقات رأس المال لها تأثير كبير على التضخم المحلي.

2-دراسة: Alan S.Blinder & Jeremy B.Rudd

بعنوان: The supply-Shocks Explanation of the Great Stagflation Revisited(1973-2008), 2010.

بينت هاته الدراسة بعد مراجعتها لبيانات الاقتصاد الأميركي التي شملت الفترة (1973-2008)، أن تأثير صدمة العرض عن الناتج الحقيقي على معدل التضخم يتوقف بشكل حاسم على ردة فعل السياسات النقدية، فالسياسة النقدية التوسعية المتَخذة لتخفيف الارتداد الأولي للصدمة سيكون لها تأثيرات أكبر على التضخم وتأثيرات أقل على الناتج والعمالة.

3-دراسة: Van Anh Pham

بعنوان: Exchange rate pass-through into inflation in Vietnam: evidence from VAR model (2008-2018), 2019.

قامت هاته الدراسة بفحص وتحليل مدى تأثير سعر الصرف على التضخم (ERPT) في دولة فيتنام من خلال نموذج الانحدار الذاتي خلال الفترة (2008-2018)، بحيث خلصت أن انتقال الصدمات والتغيرات في أسعار الصرف إلى التضخم مما يجعله ذو أهمية لفيتنام، وأشارت النتائج من خلال تحليلات التباين إلى أن سعر الصرف هو عامل مهم لتفسير تقلبات التضخم، مع أن هاته الدراسة لم تقم بدراسة حساسية التغيرات في الصادرات والواردات على سعر الصرف والتضخم.

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة

أولا: مناقشة الدراسات باللغة العربية

بعد الاطلاع على مختلف النتائج التي وصلت إليها هاته الدراسات العربية، وجدنا أنها تختلف من باحث لأخر، ولها نتائج متباينة فيما بينها نتيجة الطريقة أو المنهج المتبع وكذلك الحدود الزمانية والمكانية، وتطرقت لمتغيرات بحثنا بطريقة أو بأخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة، فدراسة سمية زيرار وبشير الزعبي وطالب عوض، فكانت نتائجها أن دالة الطلب الأجنبي على الصادرات تتصف بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، ويدل هذا على أن تخفيض العملة له أثر ايجابي في تحسين وضعية الميزان التجاري، وكذلك الطلب المحلي للواردات لا يتأثر بالتغير في السعر الحقيقي وأرجعت الدراسة السبب أن معظم الواردات الجزائرية واردات استهلاكية واعتماد الصادرات على البترول، أما الدراسة التي قام بها عفراء علي خضور، التي قامت بتحليل التضخم على الميزان التجاري لسوريا، فخلُصت إلى أن التضخم ليس سمة دائمة في هذا الاقتصاد، حيث سجل معدلات تضخم عالية في سنوات عديدة ومعدلات تضخم سالبة في سنوات أخرى بحسب الطرق المختلفة المستخدمة في حساب التضخم، ولعل هذا التذبذب راجع لتظافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، كما فسر التغيرات التضخم في الأجل الطويل بارتفاع تكلفة الانتاج وبدرجة أقل التضخم المستورد مع وجود علاقة سببية بين معدل التضخم وأرصدة الميزان التجاري، وانخفاض مرونة الواردات دعلها تتأثر بالتغير في معدلات

التضخم وفقا لدالة الاستجابة الدفعية الخاصة بالواردات، أما دراسة قصي محجوب خلصت إلى أن معدل التضخم له حساسية عالية ويتأثر بصورة كبية بسعر الصرف مع وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية ومعنوية، مع اعتماد الاستهلاك الكلي على الواردات بنسبة كبيرة ما جعل التضخم يتأثر بصفة كبيرة بقيمة الواردات وكذلك تأثر سعر الصرف بقيمة الواردات ما جعله يتحدد بعوامل كالمضاربة والتجارة في العملة خارج القنوات الرسمية (السوق السوداء).

ثانيا: مناقشة الدراسات باللغة الأجنبية

عند اطلاعنا على مختلف الدراسات باللغة الأجنبية وما توصلت إليه من نتائج، اتضح أنها اختلفت من باحث لأخر وكانت نتائجها متباينة متأثرة بالطريقة أو المنهج المتبع في بحثها وزمانها ومكانها، فنجد دراسة: Janak Raj, Sarat Dhal and Rajeev Jain، خلصت إلى أن سعر الواردات يؤثر على السعر المحلي على المدى الطويل وأن التدفقات المالية للدول دائما ما يكون لها تأثير على التضخم المحلي ما يجعلها عُرضة لدخول التضخم من دول أخرى، كل ما خلصت له هاته الدراسة كانت دراسة حالة الهند كنموذج، أما ما تعلق بدراسة: Alan S.Blinder & Jeremy B.Rudd، فخلصت إلى أن السياسات المتبعة في الدول لها تأثير كبير على معدلات التضخم خاصة اذا تعلق الأمر بالسياسة التوسعية فأنها تؤثر مباشرة على التضخم وبشكل أقل الناتج، واتخذت هاته الدراسة الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا، أما دراسة: Van Anh Pham، بينت أن التضخم يتأثر بسعر الصرف الذي تحدده العوامل المحلية والخارجية، وأسعار الصرف في الأسواق الدولية للأكبر عملات البلدان الشريكة والتوازن الكلي والسياسة النقدية، حيث كانت فيتنام عينة للدراسة.

ثالثا: العلاقة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال ما اطلعنا عليه في الدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية تبين لنا أن التضخم المستورد، هو شكل من أشكال تبعية الاقتصاد المحلي للخارج، يتأثر بالصادرات والواردات وكذلك بسعر الصرف، وله أيضا تأثير مباشر على معدل التضخم المحلي، ومعدل التضخم له علاقة ايجابية طردية مع الصادرات، وعلاقة عكسية طردية مع الواردات، فكلما ارتفع سعر الواردات ارتفعت معه الأسعار المحلية بمعنى آخر يتم استيراد التضخم من الدول الأخرى التي تعاني من التضخم في اقتصادياتها، و الدول التي تعتمد على تلبية حاجياتها من السلع والخدمات من الخارج تكون عرضة للتضخم المستورد وخاصة الدول النامية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى أن التضخم المستورد هو الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار وكل هذا ناتج عن ارتفاع أسعار الواردات، وتوجد العديد من الظواهر التي تكون سببا في انتقال التضخم المستورد إلى الاقتصاديات المحلية، ولعل من عوامل انتقال التضخم المستورد هي ارتفاع الأسعار في الدول المصدرة وارتفاع أسعار الصرف لبعض العملات الكبرى، وتدهور سعر صرف العملات المحلية مع ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية و التعامل مع الدول المصنعة و تركيبة الواردات، أما بالنسبة للميزان التجاري فهو المؤشر الذي يقيس الفرق بين قيمة الصادرات والواردات الخاصة بالسلع والخدمات للدول، وهو أحد مكونات ميزان المدفوعات، وهو المؤشر الذي يعطي نظرة على الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية، وعليه فإن حركة الصرف عالميا تؤثر على حركة الصادرات.

الفصـــل الثاني

دراسة تحليلية قياسية لأثر التضخم المستورد على الميزان التجاري الجزائري

تمهيد:

إن تجاوز قيمة الصادرات لقيمة الواردات في الميزان التجاري يعتبر الدولة حالة فائض تجاري، أما في الحالة العكسية أي قيمة الواردات تتجاوز قيمة الصادرات فهذا يدل على وجود عجز تجاري وجب على الدولة اتخاذ حزمة من الإجراءات والاصلاحات لتجاوز هاته المشكلة.

ولمدى استجابة الميزان التجاري للتغيرات المؤثرة عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، تتوقف على قيمة الصادرات والواردات ولعل سعر الصرف والتضخم هما العاملين اللذين لهما التأثير المباشر على الميزان التجاري، خاصة من خلال الواردات من الدول الخارجية وتأثيرها المباشر على الاقتصاد المحلي من خلال التضخم الذي تعاني منه الدول المصدرة التي تصدره عن طريق الواردات ما يؤثر على التضخم المحلي.

وسنقوم في هذا الفصل بالتطرق إلى تحليل هذه الأثار على الميزان التجاري للجزائر، ومدى الترابط بينهما، حيث سنبحث من خلالها على أثر التضخم المستورد على الميزان التجاري الجزائري، من خلال دراسة التضخم المستورد في الجزائر ووضعية الميزان التجاري الجزائري مع استعمال الطرق القياسية والتحليلية خلال الفترة 2000-2021، ويتضمن المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: التضخم المستورد في الجزائر.
- **المبحث الثاني**: تحليل للميزان التجاري في الجزائر.
- **المبحث الثالث**: إختبار لأثر التضخم المستورد على الميزان التجاري الجزائري.

المبحث الأول: التضخم المستورد في الجزائر

من خلال المبحث سنقوم بدراسة ومعرفة التضخم المستورد في الجزائر، حيث سنقوم بدراسة الطرق والمؤشرات المحددة له في الجزائر، و سبل المعالجة التي تنتهجها للحد من أثاره السلبية على الاقتصاد .

المطلب الأول : قياس التضخم المستورد في الجزائر

يعتبر التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري، تضخما يحدث بفعل عاملين مهمين أولهما زيادة الطلب الذي تغذيه المداخيل الموزعة جراء ايرادات الصادرات النفطية خاصة، وكذلك تضخما بفعل التكاليف وهذا من خلال احتواء الانتاج المحلي على أسعار واردات المواد الأولية، والوسيطية والتجهيزية، باختصار فإن التضخم المستورد في الجزائر يدل على انعكاس للتطور الحاصل في حجم التجارة الخارجية وخاصة السلعية منها، كما يمكن قياس التضخم المستورد باستخدام الطريقة الثالثة والتي صياغتها كمايلي :

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج المحلي الخام}} \times \text{معدل التضخم العالمي}$$

جدول رقم 01 : إجمالي الناتج المحلي للجزائر للفترة من 2000 إلى 2021

السنوات	إجمالي الناتج المحلي (دولار أمريكي)	السنوات	إجمالي الناتج المحلي (دولار أمريكي)
2000	54,790,392,746.19	2011	200,013,052,199.20
2001	54,744,712,814.87	2012	209,058,991,952.13
2002	56,760,355,865.01	2013	209,755,003,250.66
2003	67,863,828,412.69	2014	213,810,024,944.46
2004	85,332,581,188.61	2015	165,979,279,263.17
2005	103,198,223,709.44	2016	160,034,163,871.46
2006	117,027,307,540.89	2017	170,097,014,589.13
2007	134,977,082,623.78	2018	174,910,878,623.05
2008	171,000,699,876.75	2019	171,767,403,748.19
2009	137,211,035,770.03	2020	145,009,181,490.62
2010	161,207,270,185.25	2021	163,044,443,983.76

المصدر : من إعداد الطلبة إعتمادا على تقرير البنك الدولي من موقع : data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع : 17-05-2023

الشكل رقم 02: تطور إجمالي الناتج المحلي للجزائر للفترة من 2000 إلى 2021

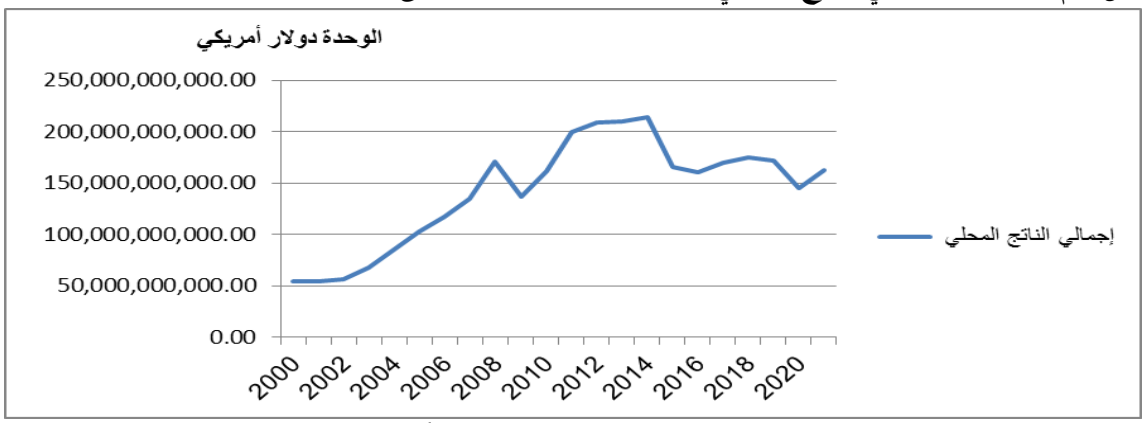

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول رقم 01 باستخدام Excel

جدول رقم 02 : التضخم المستورد للجزائر للفترة من 2000 إلى 2021

السنوات	الواردات من السلع والخدمات (مليار دولار)	الدخل الوطني القومي (مليار دولار)	معدل التضخم المحلي	معدل التضخم العالمي	التضخم المستورد
2000	11.39017	52.08037	0.3	4.843	**0.0452**
2001	12.05307	53.13873	4.2	4.575	**0.0496**
2002	14.54747	54.53397	1.433	3.654	**0.073**
2003	16.20313	65.34507	4.261	3.887	**0.0638**
2004	21.88627	81.73203	3.968	3.799	**0.0705**
2005	24.84333	98.10614	1.382	4.032	**0.0628**
2006	25.6516	112.5022	2.311	4.037	**0.0565**
2007	33.56875	133.142	3.679	4.296	**0.0587**
2008	49.09631	169.6655	4.855	6.341	**0.0456**
2009	49.33104	135.8058	5.741	2.772	**0.131**
2010	50.65473	160.7616	3.911	3.711	**0.0849**
2011	57.37611	197.9695	4.5	5.058	**0.0573**
2012	59.61198	206.4115	8.916	4.083	**0.0707**
2013	63.76746	205.6003	3.255	3.621	**0.0857**
2014	68.2624	208.8744	2.917	3.216	**0.1016**
2015	60.62119	161.6673	4.784	2.731	**0.1373**
2016	56.09707	158.474	6.398	2.728	**0.1298**
2017	55.6033	167.559	5.591	3.252	**0.102**
2018	56.3289	170.5071	4.27	3.648	**0.0906**
2019	49.97419	167.5681	1.952	3.508	**0.085**
2020	40.59576	142.0649	2.415	3.232	**0.0884**
2021	43.02096	159.458	7.226	4.704	**0.0574**

المصدر : من إعداد الطلبة إعتمادا على تقرير البنك الدولي من موقع : data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع : 13-05-2023

من خلال الجدول (01) و (02) والشكل (01) نلاحظ أن التضخم المستورد يمثل نسبة معتبرة من التضخم المحلي خلال معظم سنوات الدراسة، ونلاحظ أيضا أن قيمة الواردات للدخل الوطني تمثل أكثر من 25% كذلك في معظم سنوات الدراسة وهذه نسبة كبيرة نوعا ما، لأنها تبين اعتماد الاقتصاد الجزائري عبى الواردات بشكل كبير من أجل تغطية الطلب المحلي، حيث نلاحظ أن هذه النسبة خلال الفترة الممتدة من 2000-2001 بلغت 23% حيث كانت أقل نسبة سجلت خلال فترة الدراسة، وفي الفترة المتبقية 2002-2021 سجلت أعلى نسبة سنة 2015 بلغت 37% كانت أكبر نسبة وهو ما يبين اتجاه معظم المستثمرين إلى الاستيراد، وبعدها بدأت تتراجع النسبة تدريجيا وفي سنة 2021 بلغت 26% وهذا راجع للإجراءات الحكومية المتخذة وتأثير جائحة كورونا على الاستيراد.

كما نشير إلى أن معدل التضخم المحلي الرسمي لا يعكس المعدل الحقيق للتضخم الموجود فعلا، وذلك راجع:

- سياسة الدعم المفروضة من الدولة على السعار الخاصة الأساسية منها والتي تستخدم في حساب مستوى التكاليف والمعيشة.
- طريقة حساب التضخم والمناطق التي يتم اعتمادها حيث أنها لا تشكل جميع المناطق وانما بعض المناطق الحيوية فقط مثل الجزائر العاصمة، قسنطينة .....الخ.

المطلب الثاني : مؤشرات قياس التضخم المستورد في الجزائر

توجد العديد من المؤشرات التي تقيس التضخم المستورد في الدول بحيث تبين لنا وجود تضخم مستورد أو لا، وسنطرق لهاته المؤشرات وهي كمايلي :

I-درجة الانكشاف الاقتصادي : يوضح مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان ذلك دليل على زيادة درجة ارتباط معدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي بالتغيرات في التجارة الخارجية وكذلك زيادة درجة حساسية الوضع الاقتصادي للتغيرات الخارجية ويمكن قياس درجة الانكشاف الاقتصادي عن طريق نسبة اجمالي التجارة الخارجية (الصادرات-الواردات) من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الاجمالي، ويمكن صياغتها كمايلي[1]:

نسبة التجارة الدولية= الواردات+الصادرات/الناتج المحلي الاجمالي

فإذا تجاوزت هاته النسبة 40% يعتبر الاقتصاد منكشفا وفي حالة العكس يعتبر مغلقا.

جدول رقم 03 : درجة الانكشاف الاقتصادي للجزائر للفترة من 2000 إلى 2021

السنوات	الواردات من السلع والخدمات (مليار دولار)	الصادرات من السلع والخدمات (مليار دولار)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليار دولار)	درجة الانكشاف %	نسبة الواردات على الناتج المحلي الاجمالي %
2000	11.39016979	23.05016357	54.79039275	62.86	20.79
2001	12.05306611	20.0854549	54.74471281	58.71	22.02
2002	14.54747189	20.15250138	56.76035587	61.13	25.63
2003	16.2031294	25.95711997	67.86382841	62.12	23.88
2004	21.88626933	34.1784498	85.33258119	65.70	25.65
2005	24.84332724	48.71492283	103.1982237	71.28	24.07
2006	25.65159691	57.12183227	117.0273075	70.73	21.92
2007	33.56875213	63.53123575	134.9770826	71.94	24.87
2008	49.09631047	82.03475229	171.0006999	76.68	28.71
2009	49.33104282	48.53380988	137.2110358	71.32	35.95
2010	50.65473207	61.97540532	161.2072702	69.87	31.42
2011	57.37611036	77.58129998	200.0130522	67.47	28.69
2012	59.61198282	77.12300738	209.058992	65.40	28.51
2013	63.76746287	69.65942239	209.7550033	63.61	30.40
2014	68.26239715	65.18566748	213.8100249	62.41	31.93
2015	60.62119406	38.46035014	165.9792793	59.70	36.52
2016	56.09706779	33.40310719	160.0341639	55.93	35.05
2017	55.60330351	38.49675146	170.0970146	55.32	32.69
2018	56.3288957	45.23396613	174.9108786	58.07	32.20
2019	49.97419433	39.01432382	171.7674037	51.81	29.09
2020	40.59575569	25.10948375	145.0091815	45.31	28.00
2021	43.02095889	43.34376786	163.044444	52.97	26.39

المصدر : من إعداد الطلبة إعتمادا على تقرير البنك الدولي من موقع : data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع : 13-05-2023

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن نسبة الانكشاف الاقتصادي كبيرة وهي تفوق نسبة 40% في جميع سنوات الدراسة وبالتالي حسب النظريات الاقتصادية يعتبر الاقتصاد الجزائري منكشفا، وبما أن الجزائر من الدول النامية فهاته النسبة تعبر على ضعف الاقتصاد وعدم قدرته على تغطية الطلب المحلي، كما تعبر على تأثر الأسعار المحلية بالأسعار العالمية.

1 حربي محمد عريقات، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي-التجارة الخارجية-،دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، 2010، ص167.

II–نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي : من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن هاته النسبة مرتفعة وهي أكبر من النسبة التي حددها الاقتصادي هنريكس (20%)، وبهذا يمكن الحكم على الاقتصاد الجزائري منكشف للخارج، حيث نجد أن هذه النسبة كبيرة مقارنة بالناتج المحلي حيث بلغت أدنى قيمة لها سنة 2000 بنسبة 20.79% لتسجل في باقي السنوات نسب أكبر من النسبة المذكورة سابقا ونلاحظ أن أعلى نسبة كانت سنة 2015 بنسبة 36.52%.

III–نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي: ومن خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن الواردات الجزائرية تتمثل أساسا في المواد الغذائية وهي ذات طابع استهلاكي مباشر وبالتالي فإن تأثيرها على الأسعار سيكون بصيغة مباشرة فأي زيادة في هاته المواد يؤثر مباشرة في الأسعار المحلية ونجد بدرجة ثانية التموين الصناعي والتي تتمثل أساسا في الصناعات التركيبية حيث أن معظم هذه التموينات تكون على شكل منتج تام، ولقد اتسمت الواردات الجزائرية بتغير في طبيعتها حسب السياسات المتبعة من طرف الدولة حيث كانت في البداية معظمها استهلاكية نظرا لعجز الانتاج المحلي لتلبية الطلب المحلي.

IV–مرونة الطلب على الواردات: يلعب هذا المؤشر دورا هاما في معرفة أثر ارتفاع الواردات على الأسعار المحلية حيث أنه كلما كانت مرونة الطلب السعرية للواردات صغيرة كلما زاد تأثير أسعار الواردات على الأسعار المحلية وكلما كانت مرتفعة كان ذلك مؤشرا على زيادة القدرة في احلال الواردات[1].

V–التغير في سعر الصرف:

جدول رقم 04 : سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو للفترة من 2000 إلى 2021

السنوات	سعر صرف الدينار /الدولار	سعر صرف الدينار/ اليويرو	السنوات	سعر صرف الدينار /الدولار	سعر صرف الدينار/ اليويرو
2000	75,2899	69,4338	**2011**	72,8537	102,2154
2001	77,2725	69,2021	**2012**	77,5519	102,1627
2002	79,6871	75,3650	**2013**	79,3809	105,4374
2003	77,3768	87,4722	**2014**	80,5606	106,9064
2004	72,0653	89,6423	**2015**	100,4641	111,4418
2005	73,3627	91,3014	**2016**	109,4654	121,1766
2006	72,6464	91,2447	**2017**	110,9610	125,3231
2007	69,3656	94,9973	**2018**	116,6169	137,6864
2008	64,5684	94,8623	**2019**	119,3606	133,7058
2009	72,6462	101,2979	**2020**	126.7768	144.4421
2010	74,4041	99,1927	**2021**	135.0641	159.6879

المصدر : من إعداد الطلبة إعتمادا على تقرير البنك الدولي من موقع : data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع : 13-05-2023

من خلال الجدول رقم 03 و الجدول رقم 04 يتضح أن التغير في سعر الصرف هو تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها ويساهم هذا التغير في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهي نتيجة لأثر سعر الصرف على الصادرات والواردات.

1 فؤاد زميت، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2017-2018، ص41.

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية تنخفض أسعار السلع المحلية في الخارج نتيجة لزيادة المعروض النقدي في الداخل (انخفاض الطلب على العملة وصادرات الدولة) وزيادة حجم الواردات من الخارج، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع حجم الصادرات، ويحدث العكس في حالة ارتفاع العملة المحلية وهذا يوضح العلاقة العكسية بين سعر الصرف والصادرات.

أما فيما يخص الواردات فإنه في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي ذلك إلى ارتفاع الصادرات وانخفاض حجم الواردات ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار السلع المحلية وزيادة المعروض النقدي وانخفاض الطلب على السلع الأجنبية، وفي حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية نتيجة لزيادة الصادرات وارتفاع الطلب على السلع المحلية ينخفض المعروض النقدي في الداخل نتيجة لزيادة الطلب على السلع المحلية وترتفع الأسعار المحلية مما يؤدي لزيادة حجم الواردات وهذا يوضح العلاقة الطردية بين سعر الصرف والوادرات[1].

المطلب الثالث : سياسة الجزائر للحد من التضخم المستورد

قامت الجزائر بعدة إصلاحات في مجال السياسة النقدية والمالية من أجل الحد من التضخم بشكل عام، والتضخم المستورد بشكل خاص، وبلوغ الأهداف المسطرة في برنامج الانفاق الموسع، حيث اتسمت هاته المرحلة بسياسة صارمة عم طريق رفع القيود على تقديم الائتمان لتمويل الاقتصاد.

وعليه فإن السلطات الجزائرية من خلال هذا البرنامج حيث لجأت في التسعينات إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية ومن ثم العمل على تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح باستقرار الأسعار، وهذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال التسعينات، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة والسقوف على الفائدة في السوق النقدية فيما بين البنوك، كما قامت بفرض نسبة لا تجتاز 25% كاحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية، وفي نفس الوقت باشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار الفائدة بلغت 16.5%، وفي السنوات الأخيرة فقد طبقت معدلات كاحتياطي إجباري تتراوح بين 8% إلى 9% لتصل سنة 2014 إلى 12%[2].

كما لجأت الجزائر سنة 2000 لاستخدام سياسة صندوق ضبط الموارد لتعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال حيث سنقوم بذكر أهم الإجراءات المتخذة خلال فترة الدراسة.

I-تعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال عن طريق أدوات السياسة النقدية : منذ صدور قانون رقم: 90-10 المؤرخ في 21 أفريل 1990 للنقد والقرض هو الأرضية القانونية لكل عمليات بنك الجزائر أصبحت هناك سياسة نقدية لها أهدافها وأدواتها، ففي سنة 1994 كان توجه السياسة النقدية نحو الانكماش إلى غاية سنة 2000 (بداية سنوات الدراسة الحالية)، حيث سجلت في نفس السنة معدل تضخم 13%، واعتمدت الجزائر سياسة نقدية توسعية تزامنت

[1] فؤاد زميت، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص61-62.

[2] فؤاد زميت، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص56.

مع تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي، والذي امتد من أفريل 2001 إلى غاية أفريل 2004، بحيث تم تثبيت أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر، من قبل مجلس النقد والقرض وهو السلطة النقدية في البلد، في حين يعهد تنفيذها إلى بنك الجزائر والذي يسهر على ضمان كل الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية.

1-معدل إعادة الخصم: يتم تعديل معدل إعادة الخصم كل سنة وذلك سبب النمو الشديد للكتلة النقدية نتيجة لتحرير الأسعار ولتخفيف حدة التضخم حيث وصل معدل الخصم سنة 2002 نسبة 5.5%، وخلال سنتي 2003 و 2004 استمر انخفاض معدل إعادة الخصم إلى 4.5% و 4% على التوالي، ويعد هذا مؤشر جيد حيث يعبر عن التحسن في مستويات التضخم، ومن أجل احتواء فائض السيولة بالكامل والحد من الآثار السلبية على التضخم، كثف بنك الجزائر سنة 2005 سياسة التسهيل الدائم الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة، كوسيلة جديدة تسمح بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية ما بين البنوك، وفي سنة 2009 قام بنك الجزائر بتخفيض معدلات الفائدة على استرجاع السيولة لتصل 1.25% بالنسبة لاسترجاع السيولة لمدة 03 أشهر، ولم تشهد تعديلات سنة 2013 وهي السنة التي أدخلت فيها استرجاع السيولة لمدة 06 أشهر بمعدل 1.5%، لم تتغير هاته المعدلات لغاية 2015 مع بقاء معدل التضخم 4% [1].

وفي سنة 2021 وفي ظل ما شهده العالم من تحسن الوضع الصحي وتخفيف اجراءات الحجر جراء جائحة كورونا، اتبع بنك الجزائر سياسة تعزيز مرونة القطاع المصرفي مع دعم الانتعاش الاقتصادي، وفي وضع يتسم بارتفاع التضخم العالمي الناجم بشكل خاص عن ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية ومنتجات الطاقة، وعليه تم في شهر جوان 2021 وضع برنامج خاص لإعادة تمويل البنوك لضمان توفير مساهمة إضافية من السيولة اللازمة لتمويل الاقتصاد، كما تم تمديد اجراءات تخفيف القواعد الاحترازية وسقف اعادة التمويل التي تم وضعها سنة 2020، وتطور الأسعار يبين أن متوسط التضخم السنوي قد بلغ 6.62%، وارتفعت أسعار السلع الغذائية بنسبة 28.16% بعد ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية بما في ذلك المنتجات الغذائية، وسجلت الأسعار عند الاستهلاك للسلع ذات المحتوى المستورد الكبير زيادة معتبرة بنسبة 22.6% في سنة 2021، منتقلة من 3.03% في 2020 إلى 6.56% في 2021، بلغ معدل التضخم الأساسي الذي يقدر بالمؤشر خارج المنتجات الزراعية الطازجة والمنتجات ذات الأسعار المحددة إداريا 6.07% في 2021 مقابل 4.33% في 2020 [2].

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2016 التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2017، ص132.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2021 التطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر 2022، ص05.

2-معدل الاحتياطي الاجباري: ارتفع هذا المعدل سنة 2001 إلى 4.25%، حيث فرضت السلطات النقدية على البنوك والمؤسسات المالية التي ينقص احتياطها الاجباري، وتمثلت العقوبة في 1% في المبلغ الناقص، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها سنة 2004 والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل احتياطي إجباري يصل 15% دون استثناء، ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الاجباري بصورة شهرية بداية من منتصف الشهر، بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هاته السياسة في الجزائر منح بينك الجزائر عائدا على الاحتياطات الاجبارية في شكل فائدة، يتم حسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر، وبسبب تحسن السيولة خلال الفترة ما بعد 2004،ووضع مجاميع النقد الأساسي كهدف وسيط للسياسة النقدية، قام بنك الجزائر بتنشيط أداة الاحتياطي الالزامي لحث البنوك على تسيير سيولتها بشكل أفضل ومن أجل تجنب الأثار السلبية للصدمات الخارجية، وللتقليص من السيولة رفع بنك الجزائر هذا المعدل إلى 6.25% سنة 2004 إلى أن وصل 12% في 2015، وقد ساهمت هاته الأداة وبشكل فعال في امتصاص فائض السيولة.

II-صندوق ضبط الموارد كأداة لتعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال: بسبب التطورات الايجابية لأسعار النفط سنة 2000، حيث ساهمت في رفع مداخيل الجزائر من العملة الأجنبية، لجأت الجزائر على غرار الدول التي تعتمد على مداخيلها على الجباية البترولية إلى إنشاء صندوق ضبط الايرادات حيث تم صدور قانون 2000-02 والمؤرخ في 27 جوان 2000، والذي ينص على مايلي:

- **في باب الايرادات:**

- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- كل الايرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

- **في باب النفقات:**

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي.
- تخفيض الدين العمومي.

يعتبر الوزير المكلف بالمالية هو الآمر بالصرف لهذا الحساب[1] .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000، المادة 10، ص07.

المبحث الثاني: تحليل للميزان التجاري الجزائري

المطلب الأول : نظرة حول الصادرات والواردات الجزائرية

لا يختلف الميزان التجاري الجزائري في هيكله عن باقي الدول الأخرى إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر الذي يبين موقع المعاملات الدولية، كما تتميز الصادرات الجزائرية بعدم التنوع والتوازن وهيمنة قطاع المحروقات على الصادرات، حيث يمثل مصدر الايرادات الاساسي للاقتصاد الجزائري.

بينما نجد في المقابل أنها تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية والمواد الخام والسلع النصف مصنعة والسلع التجهيز وبالتالي فإن دراسة اتجاه الصادرات والواردات يكون موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 05 : صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 2000 إلى 2020 — **الوحدة: مليار دج**

الصادرات و الواردات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات											
المواد الغذائية	167013.1	16992.2	204480.6	203072.3	245329.7	243101	251311	31400.1	464487.7	391287.8	392523.9
التموين الصناعي	201889.6	244098.4	296614.3	321280.7	376591.3	424523.9	538536.1	685381.4	940763.5	1045013.5	1103483
الوقود والتشحيم	9427.5	10271.4	10889.9	7408.1	10891.9	12336.4	13321.9	13171.3	16154.5	13656.2	37460.0
الآلات والتجهزات	163797	193536	247390	294531.5	373431.1	400059.3	397666.6	427576.8	538753	706197	747567.1
معدات النقل	90502.5	82050.5	113528.5	124662.2	185491.6	273901	219425.2	315412.7	413538.6	483912.3	489988.2
السلع الاستهلاكية	57500.5	64855.6	83848.9	96486.6	122664.2	139723.3	138280	161277.9	198636.2	214738.4	240768.6
سلع غير مذكورة	95.5	58.3	287.6	0	0	0	0	0	0	-	16.0
المجموع	**690415.7**	**764862.4**	**957039.8**	**1047441.4**	**1314399.8**	**1493644.8**	**1558540.8**	**1916829.1**	**2572033.4**	**2254805.3**	**3011807.6**
الصادرات											
المواد الغذائية	2651.5	2220.5	3332.5	3559.2	5294.6	5027.7	6168	6413.2	7457.9	8464.8	24006.9
التموين الصناعي	38281.7	44262	48984.9	44030.2	41111.2	57840.5	72747.3	82220.2	78125.4	64788.5	86219.4
الوقود والتشحيم	1611973.6	1428968.1	1441871.6	1850067.7	2286309.3	3355000	3895736.2	4121790.4	4970025.1	3270227.5	4220106
الآلات والتجهزات	2983	2664.6	3445.2	1247.2	1210.5	1774.5	1248.3	761.4	1575.8	1582.5	1481.6
معدات النقل	1160.1	1924.4	1812.8	923.4	2739.9	1390.3	2261.8	1894.2	1889.2	1547.6	987.8
السلع الاستهلاكية	165.7	296.1	1744.9	2225.9	782.4	515.2	839.3	1083.7	35946.4	1025.1	785.7
سلع غير مذكورة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**1657215.6**	**1480335.8**	**1501191.9**	**1902053.5**	**2337447.8**	**3421548.3**	**3979000.9**	**4214163.1**	**5095019.7**	**3347636**	**4333587.4**

.../...

الصادرات و الواردات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الواردات											
المواد الغذائية	709561.2	621057.9	656932.7	754184.6	789238.6	779757.2	842133.1	867284.3	825081.7	897914.4	
التموين الصناعي	1085795.5	1148440	162604.8	1449551.4	1669026.5	1734306.9	1692355.7	1879997	1838183.2	1651461.6	
الوقود والتشحيم	49433.7	384293	348147.8	231946.1	238684.2	176521.7	221034	125733.1	171467.7	116633.6	
الآلات والتجهزات	812566.1	683118.5	847061.7	1070495.7	1283065.8	1304621.4	1274017.7	1261556.8	1097	957386.8	
معدات النقل	517969.7	709403.5	778995.4	767985.9	715782.5	597887.9	570136.8	780454.5	602735.6	299439.3	
السلع الاستهلاكية	267185.4	360111.9	471701.9	444599.1	493830.1	556408.7	506327.7	485826.4	480685.5	436248.3	
سلع غير مذكورة	0.0	647.2	3104.1	945.6	3831.9	5273.2	5292.7	2380.4	1011.3	4542.1	
المجموع	**3442501.6**	**3907071.9**	**4368548.4**	**4719708.3**	**5193456.7**	**5154776.8**	**5111297.6**	**5403233**	**5016837**	**4363653.1**	
الصادرات											
المواد الغذائية	26045.3	24477.9	32300.7	261179	23723.3	36118	38984.6	44116.6	49176.8	56464.4	
التموين الصناعي	121265.7	131997.1	124219	180190.3	171539.9	156436.4	165511.9	286722	248226.9	214374.6	
الوقود والتشحيم	5223836.8	5527736.5	5057546.9	4709622.4	3339435.1	3080035.2	3714143.9	4548111.3	3960984.7	2560472.7	
الآلات والتجهزات	994	1490.2	1106.7	856	733.7	1444.4	1319	2589.6	1968.5	1703.5	
معدات النقل	1207.5	1027.8	1198.8	251.1	1103.5	177.1	2338.7	1191.3	3294.2	7331.6	
السلع الاستهلاكية	782.1	639.9	817.6	499.2	651.1	3417.5	5994.9	6548	7997.7	6024.6	
سلع غير مذكورة	-	0.0	0.0	0.2	0.0	87.8	2.7	0.0	0.0	0.0	
المجموع	**5374131.3**	**5687369.4**	**5217099.8**	**4917598.2**	**3537186.7**	**3277716.4**	**3928295.6**	**4889278.6**	**4271648.8**	**2846371.4**	

المصدر : من إعداد الطلبة إعتمادا على التقارير الصادرة من الديوان الوطني للإحصائيات

I- الصادرات : معطيات الجدول توضح لنا مايلي :

صادرات المحروقات تحتل موقعا رئيسيا في الصادرات الجزائرية حيث تمثل ما يفوق 97% من إجمالي الصادرات من السلع خلال الفترة الممتدة 2000 إلى غاية 2012 و وفي الفترة التي تليها من 2013 إلى 2020 بداية تنازل طفيف حيث وصلت سنة 2020 نسبة تفوق 89%، مع ذلك هي معرضة للأخطار والتذبذبات الحاصلة في الأسواق العالمية بفعل الأزمات التي تحصل من حين لآخر وما تحدثه من انعكاسات سلبية على سعر البترول، وهو الحال سنة 2014 كانت صدمة أسعار النفط الحادة، حيث كان لها تأثير كبير على تراجع إيرادات المحروقات من 4709622.4 مليار دينار سنة 2014 إلى 3080035.2 مليار دينار سنة 2016، إلى أن وصلت 2650472.7 مليار دينار، حيث حدث نزول معتبر بسبب ما أحدثته جائحة كورونا سنة 2020، أما الصادرات خارج المحروقات فهي تمثل ما يقارب 02%، فتبقى مستوياتها ضعيفة وبعيدة عن التطلعات، حيث سجلت نمو طفيفا منذ سنة 2000 إلى أن تراجعت سنة 2009، وبداية التحسن في 2014 إلى أصبح التحسن كبير في سنة 2020 بسبب الاصلاحات التي انتهجتها الدولة،

واعتماد سياسة حمائية لحماية الاقتصاد الوطني من التبعية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات حتى سجلت 285898.7 مليار دينار.

إن التحسن المسجل في قيمة الصادرات مرتبط بزيادة صادرات المحروقات، والمرتبطة بدورها بأسعار النفط، وعليه يكون الاقتصاد الجزائري مرهون بسعر النفط والتقلبات التي تحصل له، ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل التالي:

الشكل رقم 03: تطور إجمالي الصادرات الكلية وصادرات المحروقات خلال 2000-2020

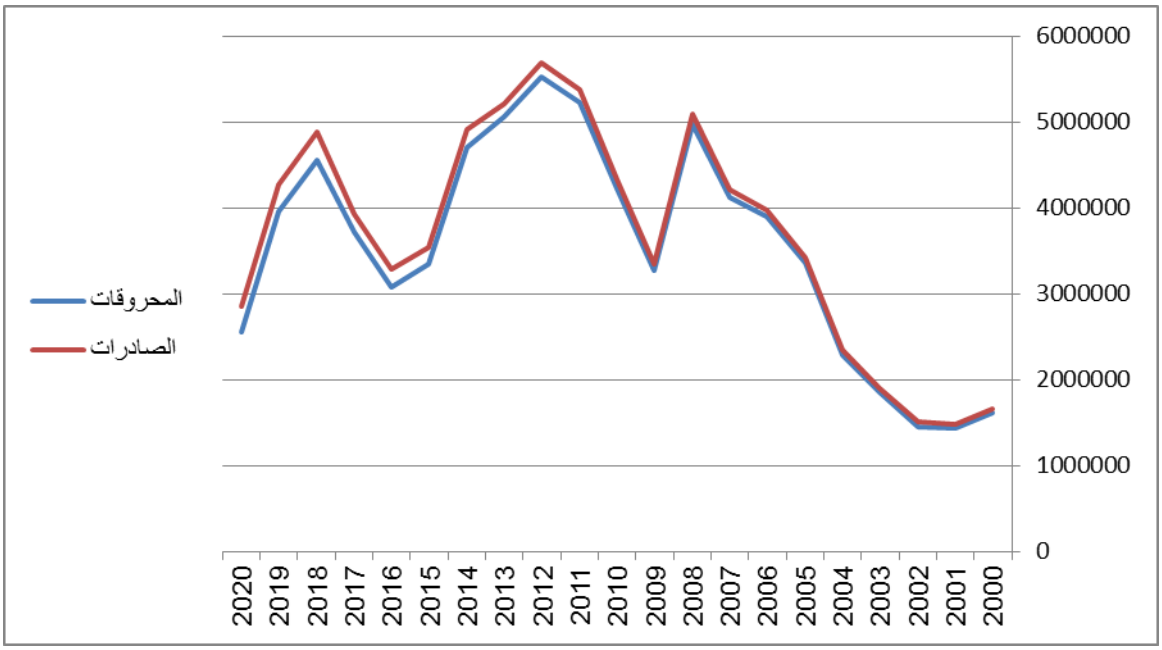

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول رقم 02 باستخدام Excel

II-الواردات : من خلال الجدول تبين مايلي :

بعد دراسة الواردات من السلع حسب فئات المنتجات أن أربعة من سبع من مجموع المنتجات المستوردة تفسر ما يقارب 86% سنة 2000 من قيمة الواردات، و المنتجات هي : المواد الغذائية، التموين الصناعي، الآلات والتجهيزات، والسلع الاستهلاكية.

منذ سنة 2000 بدأ إجمالي الواردات من السلع والخدمات بالتزايد، حيث في سنة 2009 شهدت تسارع حاد، حيث كانت قيمتها في نفس السنة 2254805.3 مليار دينار إلى أن بلغت 5016837 مليار دينار سنة 2019، وشهدت انخفاضا محسوسا في سنة 2020 وصلت فيه 4363653.1 مليار دينار.

عند القاء نظرة على الجدول الخاص بالواردات في الفترة 2000-2020 نجد أن مجمل بعض السلع والخدمات شهدت لوحدها تذبذب في قيمتها بين الارتفاع والانخفاض، ولعل النسبة الأكبر من الواردات كانت للتموين الصناعي التي تمثل 29% من اجمالي الواردات، وبدأت بالارتفاع، إلى أن انخفضت سنة 2004، وعاودت الارتفاع سنة 2006، وبعدها بدأت بالتذبذب إلى أن قاربت 38% سنة 2020.

أما باقي الواردات فقد شهدت استقرار مع مرور السنوات بنسب متقاربة فمثلا السلع الاستهلاكية كانت نسبتها تتراوح بين 07% و 10% خلال فترة الدراسة، أما المواد الغذائية التي تحتل المرتبة الثانية من حيث نسبة الواردات بعد

التموين الصناعي، فقد كانت 24% في سنة 2000 إلى أن بلغت 16% سنة 2016، إلى أن وصلت 20% سنة 2020.

الشكل رقم 04: تزايد إجمالي الواردات خلال 2000-2021

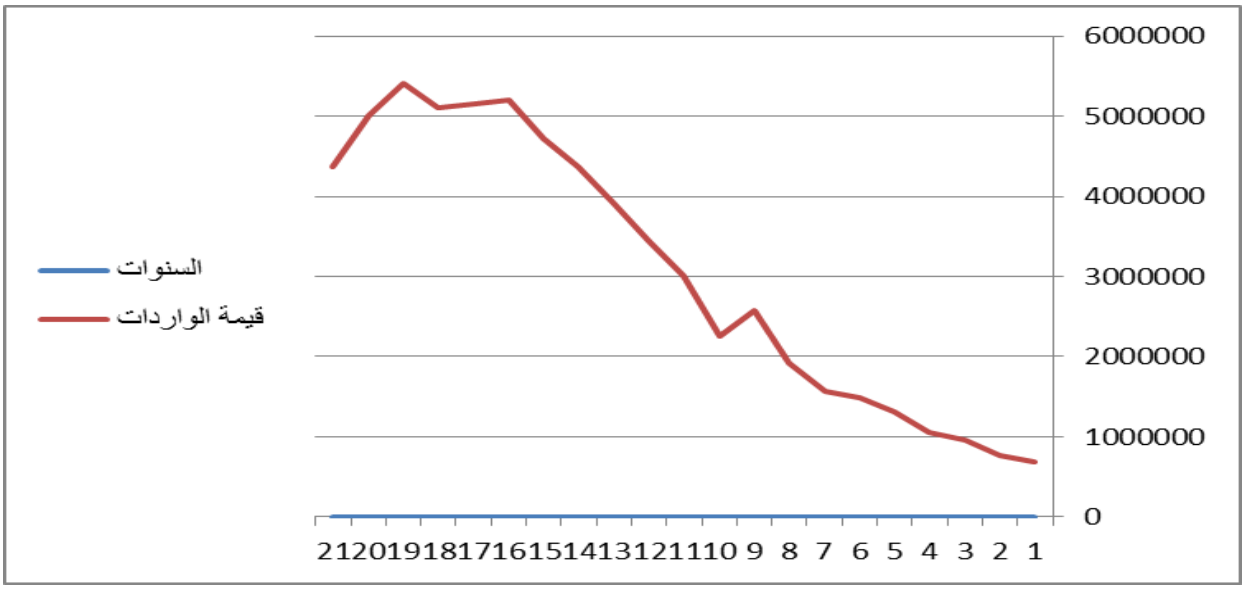

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول رقم 01 باستخدام Excel

الشكل رقم 05: هيكل الواردات من السلع سنة 2000 حسب المنتجات

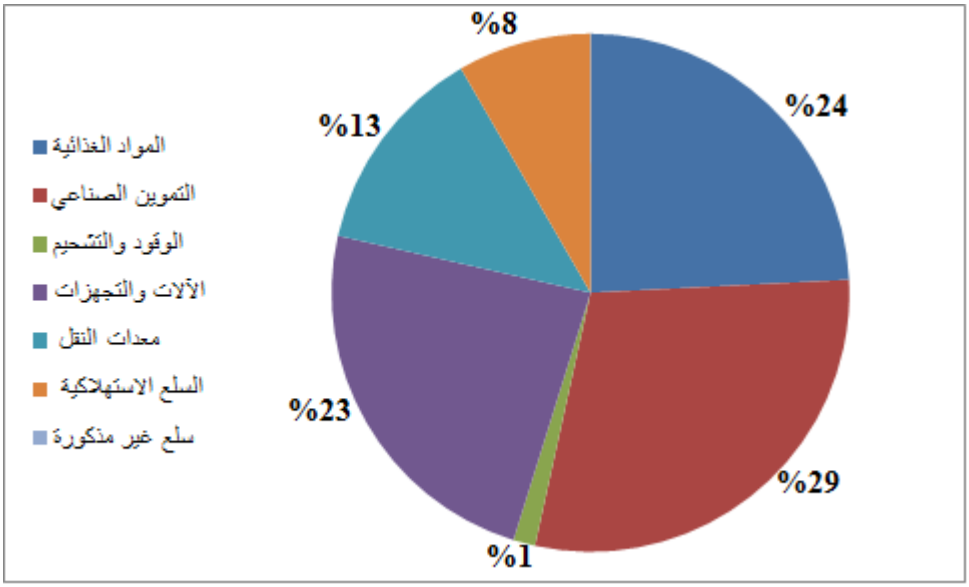

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول رقم 01 باستخدام Excel

الشكل رقم 06: هيكل الواردات من السلع سنة 2019 حسب المنتجات

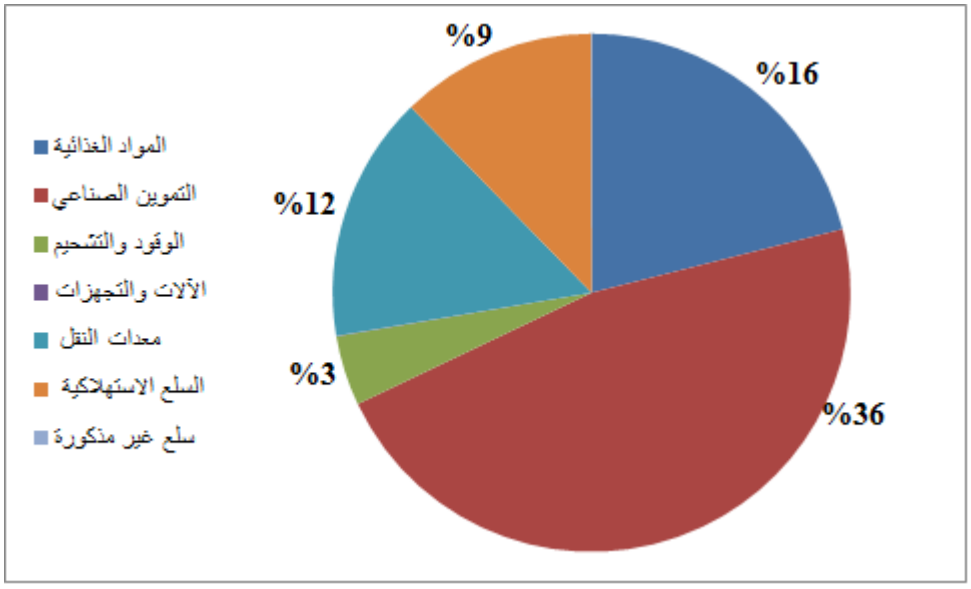

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول رقم 01 باستخدام Excel

المطلب الثاني : تطور الميزان التجاري الجزائري

الميزان التجاري الجزائري لا يختلف في هيكله عن موازين الدول الأخرى، إلا أنه يعكس الوضع الاقتصادي الخاص بالجزائر ويبين موقعها في المعاملات الدولية ويظهر الدور الاستراتيجي للصادرات البترولية التي تمثل مصدر الايرادات الأساسي للاقتصاد الوطني، وعليه سنحاول تحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال سنوات الدراسة للفترة 2000-2020.

والجدول التالي يوضح هيكل الصادرات والواردات الجزائرية وتطور الميزان التجاري الجزائري للفترة المذكورة.

جدول رقم 06 : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 إلى 2021 الوحدة: مليار دولار

السنة	الصادرات	الواردات	صافي الميزان التجاري	نسبة التغطية % *
2000	23.05	11.39	11.66	**202.37**
2001	20.085	12.053	8.0324	**166.64**
2002	20.153	14.547	5.605	**138.53**
2003	25.957	16.203	9.754	**160.2**
2004	34.178	21.886	12.292	**156.16**
2005	48.715	24.843	23.872	**196.09**
2006	57.122	25.652	31.47	**222.68**
2007	63.531	33.569	29.962	**189.26**
2008	82.035	49.096	32.938	**167.09**
2009	48.534	49.331	-0.797	**98.384**
2010	61.975	50.655	11.321	**122.35**
2011	77.581	57.376	20.205	**135.22**
2012	77.123	59.612	17.511	**129.38**
2013	69.659	63.767	5.892	**109.24**
2014	65.186	68.262	-3.077	**95.493**
2015	38.46	60.621	-22.16	**63.444**
2016	33.403	56.097	-22.69	**59.545**
2017	38.497	55.603	-17.11	**69.235**
2018	45.234	56.329	-11.09	**80.303**
2019	39.014	49.974	-10.96	**78.069**
2020	25.109	40.596	-15.49	**61.852**
2021	43.344	43.021	0.3228	**100.75**

*معدل التغطية = الصادرات/الواردات X 100

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على تقرير بنك الجزائر

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم 06 إلى أن صافي الميزان التجاري للجزائر خلال فترة الدراسة تراوحت بين فائض في سنوات وعجز في أخرى، حيث بلغت أقصى قيمة في الفائض 32.938 مليار دولار سنة 2008 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية وتدعيمها بقوانين وتشريعات جديدة في مجال الاستيراد والتصدير وكذا تطور نظام الجمارك وتحديثه، بينما نلاحظ تراجع كبير للميزان التجاري في سنة 2009 حيث بلغت قيمة العجز -0.797 مليار دولار، وهذا راجع ظهور الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ما تسبب في انخفاض الطلب على البترول في الأسواق العالمية، وتخوف الدولة من تأثير هاته الأزمة وأخذ الحذر في ذلك، ليحقق الميزان التجاري فائضا سنة 2010 بقيمة 11.321 مليار دولار، حيث مكنت هاته الفوائض من تراكم مستمر لاحتياطي الصرف، وفي الفترة الممتدة من 2014-2020 نلاحظ تسجيل عجز في الميزان التجاري وهذا بسبب صدمة أسعار

النفط في 2014 التي كانت جد حادة، واستمر انخفاض سعر البترول في السوق الدولية، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل 100.23 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 53.07 دولار للبرميل في سنة 2015 أي انخفاض قدره 47.16دولار[1]، مما سبب في وقوع عجز في الميزان التجاري بلغت قيمته -22.69 مليار دولار سنة 2016 وكانت أقصى قيمة في الفترة المذكورة.

أما في سنة 2021 نلاحظ تحسن طفيف في رصيد الميزان التجاري بعد سنوات من العجز حيث بلغ هذا الفائض قيمة 0.3228 مليار دولار، وهذا راجع لبعض التعديلات في القوانين الخاصة بالتجارة الخارجية.

المطلب الثالث : مسايرة الاقتصاد الجزائري للاقتصاديات العالمية

من خلال هذا المطلب سنستعرض تطور التجارة الخارجية للجزائر وذلك من خلال معرفة أهم الشركاء التجاريين للجزائر وكذا معرفة درجة إنفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاديات العالمية، وذلك من خلال معرفة مدى مساهمة المعاملات التجارية الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي.

1-أهم الشركاء التجاريين للجزائر:

إن حوالي 98% من صادرات الجزائر يتم تقييمها بالدولار الأمريكي، في حين أن أكثر من 21% من الواردات من أوروبا يتم تقييمها بالأورو، وعليه تتحمل الجزائر خسائر كبرى نتيجة إرتفاع قيمة الأورو، والجدول التالي يوضح مختلف الأقاليم الجغرافية التي تصر وتستورد منها الجزائر لسنتي 2000 و 2020.

جدول رقم 07 : تطور المعاملات مع مختلف الأقاليم الاقتصادية (صادرات-واردات) لسنة 2000 – 2020

المناطق الجغرافية	الواردات (مليون دج)			الصادرات (مليون دج)		
	2000	2020	التطور %	2000	2020	التطور %
دول الاتحاد الأوروبي *	395593.4	1821489.9	460.445	1036588	1534213.4	148.006
دول أوروبية أخرى	76611.1	482121.9	629.3108	124125.4	340838	274.5917
أمريكا الشمالية	105026.2	240274.5	228.7758	316362.5	69976.5	22.11909
أمريكا اللاتينية	19394	437279.6	2254.716	135063.1	111727.9	82.72274
المغرب العربي	3726	50184.9	1346.884	19223.7	189489.5	985.7077
الدول العربية	10575.4	221877.9	2098.057	4308.8	64295.8	1492.197
دول افريقيا	8954.4	21378.7	238.7508	3148.7	18353.6	582.8945
دول آسيا	65757.9	1050700.5	1597.832	18395.1	500622.8	2721.501
باقي دول العالم	4787.3	38345.1	800.9755	0	16853.9	
المجموع	690425.7	4363653		1657216	2846371.4	

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نشرية المركز الوطني للإحصاء ONS

* الاتفاقية الخاصة بالاتحاد الأوربي أصبحت سارية المفعول ابتداءا من نوفمبر 1993.

* الإتحاد الأوروبي: ابتداءا من 2007 أصبح الاتحاد الأوروبي يتكون من 27 دولة بانضمام كل من بلغاريا ورومانيا.

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2015 التطور الاقتصادي والنقدي، نوفمبر 2016، ص42.

من خلال الجدول رقم 07 يتبين لنا توسع المعاملات التجارية للجزائر مع معظم دول العالم، فالملاحظ مثلا ارتفاع نسبة الواردات من الاتحاد الأوربي حيث سنة 2000 بلغت 395593.4 مليون دج لتتضاعف ثلاثة أضعاف لتبلغ 1821489.9 مليون دج سنة 2020، هذا التوسع ينطبق على باقي الدول فنجد من خلال الجدول رقم 07 كل المعاملات متضاعفة في السنوات المذكورة.

أما الصادرات فنلاحظ زيادة مع معظم المناطق بنسب متفاوتة من منطقة لأخرى حيث كانت أقل نسبة في زيادة المعاملات مع دول أمريكا الشمالية حيث بلغت 22.11%، وكانت أعلى نسبة مع دول المغربي بزيادة قدرها 985.7 %، كل هذا يدل على السياسة التي انتهجتها الجزائر لتوسيع التبادل التجاري مع معظم دول العالم.

2-درجة الانفتاح الاقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة:

من أجل بيان مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي نلجأ لحساب درجة الانفتاح الاقتصادي إذ تشير ارتفاع هاته النسبة إلى مدى حساسية الاقتصاد الجزائري بأحداث والتطورات العالمية كما هو موضح في الجدول رقم 08 والذي يبين الواردات والصادرات من السلع والخدمات والناتج المحلي الاجمالي ودرجة الانفتاح للفترة 2000-2021.

جدول رقم 08 : الواردات والصادرات والناتج المحلي بالأسعار الجارية ودرجة الانفتاح خلال الفترة 2000- 2021 الوحدة: مليار دولار

السنوات	الواردات من السلع والخدمات	الصادرات من السلع والخدمات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	الانفتاح الاقتصادي %	السنوات	الواردات من السلع والخدمات	الصادرات من السلع والخدمات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	الانفتاح الاقتصادي %
2000	11.39	23.05	54.79039	**31.43**	**2011**	57.376	77.581	200.01	**33.737**
2001	12.053	20.085	54.74471	**29.35**	**2012**	59.612	77.123	209.06	**32.702**
2002	14.547	20.153	56.76036	**30.57**	**2013**	63.767	69.659	209.76	**31.805**
2003	16.203	25.957	67.86383	**31.06**	**2014**	68.262	65.186	213.81	**31.207**
2004	21.886	34.178	85.33258	**32.85**	**2015**	60.621	38.46	165.98	**29.848**
2005	24.843	48.715	103.1982	**35.64**	**2016**	56.097	33.403	160.03	**27.963**
2006	25.652	57.122	117.0273	**35.37**	**2017**	55.603	38.497	170.1	**27.661**
2007	33.569	63.531	134.9771	**35.97**	**2018**	56.329	45.234	174.91	**29.033**
2008	49.096	82.035	171.0007	**38.34**	**2019**	49.974	39.014	171.77	**25.904**
2009	49.331	48.534	137.211	**35.66**	**2020**	40.596	25.109	145.01	**22.656**
2010	50.655	61.975	161.2073	**34.93**	**2021**	43.021	43.344	163.04	**26.485**

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على تقرير البنك الدولي

$$\text{درجة الانفتاح} = \frac{(\text{الصادرات}+\text{الواردات})/2}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 أن درجة الانفتاح الاقتصادي قد بلغت 31.43% سنة 2000، وانخفضت في عام 2001 لتصل إلى 29.35%، وفي سنة 2002 بدأت في الارتفاع إلى أن وصلت أعلى مستوياتها سنة 2008 بنسبة 38.34%، وهذا راجع لإبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربي في أفريل 2002 ودخلت حيز التنفيذ سبتمبر 2005، وفي سنة 2009 بدأت في الانخفاض مع ظهور الأزمة المالية سنة 2008، وأسبحت في تنازل مستمر إلى أن بلغت نسبة 22.656% سنة 2020، وارتفعت سنة 2021 لتبلغ 26.485%.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لأثر التضخم المستورد على الميزان التجاري الجزائري

بعد القيام بعرض لأهم مؤشرات قياس التضخم المستورد في المبحث الاول، سيتطرق هذا المبحث الى اختبار الاثر بين التضخم المستورد والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2021)

المطلب الاول: تأطير نظري للأساليب القياسية المستخدمة.

يتضمن هذا المطلب اهم الاساليب القياسية المستخدمة لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ولعلها تتمثل في: اختبار استقرارية السلسلة الزمنية، اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن-جسليوس.

الفرع الاول: اختبار الاستقرارية

يوجد هناك العديد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من مدى سكون السلسلة الزمنية، ومن أهم الاختبارات المستخدمة ما يلي:

1-اختبار ديكي -فولر الموسع Augmeted Dickey-Fuller (ADF) Test

ويوجد ثلاث صيغ للأنموذج الذي يمكن استخدامه في حالة (ADF)

الصيغة الاولى: عدم وجود حد ثابت

الصيغة الثانية: وجود حد ثابت

الصيغة الثالثة: وجود حد ثابت واتجاه عام

2-اختبار فيلبس -بيرون Philips-Perron Test

يعد اختبار فيليبس-بيرون أفضل وأدق من اختبار ديكي-فولر الموسع ولا سيما عندما يكون حجم العينة صغير، فضلا عن ذلك عدم احتوائه على قيم متباطئة للفروق وغير حساس لعدم توفر شروط توزيع حد الخطأ العشوائي التقليدية، ومن مزايا اختبار فيليبس-بيرون الاخرى هي التخلص من أثار الارتباط الذاتي الذي يحدث في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) وذلك من خلال تعديل معلمي لتباين الانموذج مع الأخذ بعين الاعتبار وجود الارتباط الذاتي والذي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة الزمنية،

وقد اعتمد اختبار فيليبس-بيرون على الطريقة غير المعيارية(Non-Parametrique) لتصحيح الارتباط الذاتي على عكس اختبار ديكي-فولر الذي يستخدم الطريقة المعيارية.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن-جسليوس.

ينطوي هذا الاختيار على تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregressive model (VAR) باستخدام دالة الامكان الأعظم Maximum Likehood Function وقد طور هذا النموذج من كل من جوهانسن 1988، وجوهانسن-جسليوس 1990 لتجنب أوجه القصور التي ظهرت بها منهجية الخطوتين لأنجل

وجرانجر Engel-Granger tow step method . اذ يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل وجرانجر للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، كذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن اختبار جوهانسن-جسليوس يكشف عما إذا كان هناك أكثر من متجه للتكامل المشترك في العلاقة موضع الدراسة.

المطلب الثاني: الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع الخطي (ARDL)

يتضمن هذا المطلب تطبيق نموذج ARDL والذي يتم عبر مجموعة من المراحل: توصيف النموذج، تقدير النموذج، نتائج الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج المقدر.

الفرع الاول: توصيف نموذج الدراسة

بناء على التحليل الاقتصادي لمصادر الميزان التجاري والمعلومات المتاحة عن الدراسات السابقة، يمكن صياغة النموذج لمصادر الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه وتحديد التوقعات النظرية المسبقة عن اشارات معالم النموذج وفق العلاقة الدالية الآتية:

$$Pt = f(Im, Exd)$$

إذ أن: -

Im: التضخم المستورد

Pt: العجز أو الفائض في الميزان التجاري

Ex: سعر الصرف الدينار الجزائر مقابل الدولار

اختيار الصيغة الرياضية المناسبة

$$Pt = a + b_1 Im + b_2 Ex + u$$

الفرع الثاني: تقدير نموذج الدراسة

يعتبر الاسلوب الكمي وسيلة مهمة في تفسير ابعاد النظرية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، ويتم ذلك من خلال تحويل المتغيرات الاقتصادية موضوع البحث الى صيغ رياضية تأخذ شكل الدالة، ومن أجل الوصول إلى افضل الصيغ الرياضية، تم تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى (OLS) باستخدام الصيغة الخطية، اذ تمتلك اعلى قيمة I(0) واقل قيمة لـ I(1) ومعايير فترات الإبطاء(AiC, SC, HQ) وعليه سيتم صياغة وتقدير النموذج القياسي للبحث وفق الصيغة التالية:

$$Pt = f(Im, Exd)$$

إذ تم تحويله إلى نموذج قياسي ليأخذ الشكل التالي:

$$Pt = a + b_1 Im + b_2 Ex + u$$

1- نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل البحث

من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة الموضحة في الجدول () أدناه، والمتمثلة في كل من اختبار ADF-GLS ، يتبين أن المتغيرات الثلاث غير مستقرين عند المستوى الصفري، ويستقرون في (الحد الثابت فقط) عند الفرق الأول ، وكذا في (الحد الثابت فقط ، الحد الثابت والاتجاه العام) عند الفرق الثاني، ومنه نرفض فرضية العدم التي تشير إلى وجود جذر الوحدة بالمتغيرات عند الفرق الأول والفرق الثاني، مما يدل على صلاحية استخدام منهج اختبار الحدود TheTest Bounds ونموذج ARDL الذي يستخدم لتوضيح درجة التكامل طويلة الأجل بين المتغيرين في حالة الاستقرار عند المستوى الصفري أو المستوى الاول للفروق.

الجدول رقم (09): اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF-GLS

المتغيرات	المستوى (0)=I				الفرق الأول(1)=I				الفرق الثاني(2)=I			
	حد ثابت		حد ثابت واتجاه عام		حد ثابت		حد ثابت واتجاه عام		حد ثابت		حد ثابت واتجاه عام	
	T المحسوبة	T الحرجة (5%)	T المحسوبة	T الحرجة (5%)	T المحسوبة	T الحرجة (5%)	T المحسوبة	T الحرجة (5%)	T المحسوبة	T الحرجة (5%)	T المحسوبة	T الحرجة (5%)
التضخم المستورد	-2.45	-1.95	-2.93	-3.19	-5.27	-1.96	-5.47	-3.19	-5.38	-1.96	-5.27	-3.19
صافي الميزان التجاري	-1.51	-1.95	-2.21	-3.19	-3.07	-1.96	-3	-3.19	-4.08	-1.96	-4.27	-3.19
سعر الصرف	1.08	-1.95	-0.88	-3.19	-3.2	-1.96	-4.43	-3.19	-6.23	-1.96	-6.21	-3.19

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الملحقات (1،2،3)

2-تحديد عدد الإبطاءات المثلى لنموذج الدراسة

نتحصل على فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات عن طريق اختيار أقل قيمة لـ Akaike، ومن خلال الشكل أدناه نستنتج أن فترات الابطاء المثلى للمتغيرات هي ARDL(2,3,4)

الشكل رقم (07): العدد الامثل لفترات ابطاء نموذج الدراسة

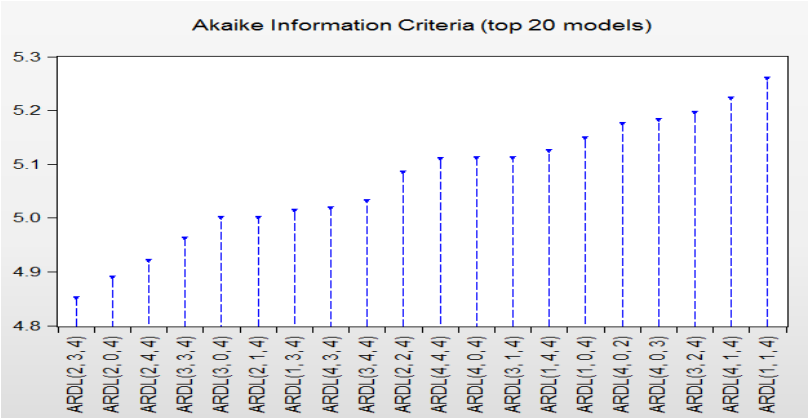

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

3- نتائج اختبار الحدود لنموذج الدراسة

ويتضمن نموذج ARDL اختبار عدم وجود أو وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات من خلال إستخدام إختبار Bounds Test الذي يعتمد على:

الفرض العدم: عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل)

H0 : B1=B2

الفرض البديل: وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (وجود علاقة توازنية طويلة الاجل)

H1 : B1#B2#B3#0

فإذا أظهرت نتيجة الاختبار أن قيمة F-Statistic المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للحد الادنى والحد الاقصى، اذن نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل، ونقول بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

ويوضح الجدول (10) نتائج إختبار Bounds Test لمعادلة النموذج.

الجدول رقم(10): نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.180194	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

تشير النتائج الموضحة في الجدول () أعلاه أن قيمة F-statistic المحسوبة بلغت **F=4.18** وهي أكبر من القيمة الحرجة للحد الادنى(3.1) والحد الاقصى(3.87) ومن ثم يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الميزان التجاري (Pt) والمتغيرات المستقلة سعر الصرف(Exd) والتضخم المستورد(Im) في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

وعليه، نرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية 5%، 10% ونقبل الفرض البديل " أنه توجد علاقة تكامل مشترك أي علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة".

3- اختبار منطقية علاقة التكامل المشترك

يمكن اختبار منطقية العلاقة لنموذج ARDL عن طريق اختبار t-Bounds Test والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(11): نتائج اختبار t-Bounds Test

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.664858	10%	-2.57	-3.21
		5%	-2.86	-3.53
		2.5%	-3.13	-3.8
		1%	-3.43	-4.1

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول (11) نلاحظ أن القيمة المطلقة ل (t-statistic= 4.66) أكبر من كل القيم للحد الاصغر والاكبر، ومنه نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل، بأن علاقة التكامل المشترك منطقية. وعليه نمضي إلى تقدير نموذج ARDL.

4- نتائج تقدير نموذج ARDL

بعد اجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث أصبح من المناسب استخدام منهجية التكامل المشترك وفق نموذج ARDL الذي هو منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وأيضا امكانية تقدير العلاقة التوازنية في الاجلين القصير والطويل، لأن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة يستقرون في (الحد الثابت فقط) عند الفرق الأول ، وكذلك في (الحد الثابت فقط ، الحد الثابت والاتجاه العام) عند الفرق الثاني، وعلى هذا الاساس نستنتج ان نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL) هو الانسب لقياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات موضوع الدراسة، وهذا النموذج(ARDL) طوره كل من 1998، Sun and Shinand و 1997،Pesaran الذي يحدد وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين في الاجل الطويل (2001 al.et and Pesaran) بالإضافة

إلى استخدام اختبار Test Bounds في إطار انموذج ARDL حيث يمكن تطبيقه بغض النظر عن إستقرار بيانات السلسلة الزمنية سواء الاستقرار عند المستوى الصفري I(0) أو الاستقرار عند المستوى الاول للفروق I(1).

ويعتمد النموذج على تحديد وجود تكامل مشترك وعلاقة طويلة الاجل بين المتغيرين أم لا، ومن ثم تصبح معادلة النموذج كالتالي:

$$Pt = a + b_1 Im + b_2 Ex + u$$

إذ أن: –

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الاستيرادات}}{\text{قيم الناتج القومي الإجمالي}} \times \text{التضخم العالمي}$$

Im: التضخم المستورد ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

Pt: العجز أو الفائض في الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات والواردات لكل سنة

Exd: سعر الصرف الدينار الجزائر مقابل الدولار

a: ويمثل ثابت المعادلة، a1، a2، معلمات المتغيرات المستقلة، وu: حد الخطأ العشوائي.

يوضح الجدول (12) نتائج تقدير نموذج ARDL لتقدير العلاقة طويلة الاجل بين الميزان التجاري وكل من سعر الصرف والتضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة الزمنية(2000-2021).

الجدول رقم (12): نتائج تقدير العلاقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف والتضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)

Dependent Variable: PT
Method: ARDL
Date: 05/16/23 Time: 06:35
Sample (adjusted): 2004 2021
Included observations: 18 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): EXD IM
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 100
Selected Model: ARDL(2, 3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PT(-1)	0.902091	0.263827	3.419247	0.0142
PT(-2)	-0.286392	0.207845	-1.377910	0.2174
EXD	-0.181039	0.191408	-0.945828	0.3808
EXD(-1)	0.111985	0.264010	0.424169	0.6862
EXD(-2)	-0.304308	0.242143	-1.256730	0.2556
EXD(-3)	0.364674	0.231934	1.572317	0.1669
IM	-406.2786	41.86672	-9.704094	0.0001
IM(-1)	283.0689	115.8727	2.442930	0.0503
IM(-2)	-68.02292	91.07389	-0.746898	0.4834
IM(-3)	3.291392	29.56877	0.111313	0.9150
IM(-4)	-98.46564	34.94084	-2.818067	0.0304
C	27.62161	19.81120	1.394242	0.2127

R-squared	0.994069	Mean dependent var	4.578345
Adjusted R-squared	0.983195	S.D. dependent var	18.76554
S.E. of regression	2.432660	Akaike info criterion	4.850569
Sum squared resid	35.50702	Schwarz criterion	5.444150
Log likelihood	-31.65512	Hannan-Quinn criter.	4.932416
F-statistic	91.41803	Durbin-Watson stat	2.304948
Prob(F-statistic)	0.000009		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول (12) يتضح أن التضخم المستورد يؤثر على الميزان التجاري تأثير سلبيا حيث بلغت نسبة التأثير(-406.27)، وهذا يعني بوجود علاقة طويلة الاجل بينهما، مع العلم أنه معنوي إحصائيا، وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسية: بوجود علاقة تكامل طويلة الاجل بين الميزان التجاري والتضخم المستورد. بالإضافة إلى التأثير الطفيف أيضا لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار على الميزان التجاري، حيث بلغت نسبة التأثير بينهما (-0.18)، وهذا يدل على وجود علاقة تكامل طويلة الاجل بينهما. مع العلم أنه غير معنوي إحصائيا.

5- نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل

من خلال الجدول (13) نلاحظ نتائج تقدير معلمات النموذج في الاجل الطويل وهو كالاتي:

الجدول رقم(13): نتائج تقدير معلمات النموذج في الاجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXD	-0.022609	0.346086	-0.065327	0.9500
IM	-745.2666	261.0667	-2.854698	0.0290
C	71.87488	23.71677	3.030551	0.0231

EC = PT - (-0.0226*EXD -745.2666*IM + 71.8749)

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول(13) أعلاه، نلاحظ أن كل المتغيرات لها علاقة عكسية مع الميزان التجاري بالإضافة إلى عدم معنوية إحصائية ستودنت عند مستوى 5% لمتغير سعر الصرف(Exd)، ومعنوية عند مستوى 5% لمتغير التضخم المستورد(Im)، مما يعني أن التضخم المستورد يؤثر سلبا على الميزان التجاري على المدى البعيد، وأن فقدان الدينار لقيمته مقابل الدولار لن يؤثر على الميزان التجاري على المدى البعيد.

وبعد إجراء عملية التقدير لنموذج تصحيح الخطأ لنموذجARDL

5-نموذج تصحيح الخطأ ECM لنموذج ARDL

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ Model Correction Error لقياس العلاقة قصيرة الاجل مع قياس سرعة تعديل وتصحيح الخطأ لإعادة التوازن في الاجل الطويل. ويوضح الجدول (14) أدناه نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لتوضيح قدرة وسرعة تصحيح النموذج للخطأ في العلاقة طويلة الأجل.

الجدول رقم (14): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(PT)
Selected Model: ARDL(2, 3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/16/23 Time: 06:54
Sample: 2000 2021
Included observations: 18

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PT(-1))	0.286392	0.163001	1.756996	0.1294
D(EXD)	-0.181039	0.114769	-1.577423	0.1658
D(EXD(-1))	-0.060366	0.118977	-0.507372	0.6300
D(EXD(-2))	-0.364674	0.124896	-2.919810	0.0266
D(IM)	-406.2786	24.76840	-16.40310	0.0000
D(IM(-1))	163.1972	75.93910	2.149053	0.0752
D(IM(-2))	95.17424	25.96340	3.665708	0.0105
D(IM(-3))	98.46564	21.62132	4.554100	0.0039
CointEq(-1)*	-0.384301	0.076736	-5.008110	0.0024

R-squared	0.985759	Mean dependent var	-0.523955
Adjusted R-squared	0.973100	S.D. dependent var	12.11053
S.E. of regression	1.986259	Akaike info criterion	4.517236
Sum squared resid	35.50702	Schwarz criterion	4.962422
Log likelihood	-31.65512	Hannan-Quinn criter.	4.578621
Durbin-Watson stat	2.304948		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على مخرجات برنامج Eveiws 10

ويتضح من الجدول(14) أن قيمة معامل تصحيح الخطأ لمعادلة العلاقة بين الميزان التجاري الجزائري ومؤشري التضخم المستورد وسعر الصرف ذو إشارة سالبة بلغت (CointEq(-1)= - 0.384)، ويدل ذلك على قدرة النموذج على تصحيح الخطأ بين المتغيرات من الاجل القصير الى الاجل الطويل لإعادة التوازن وبسرعة 38.43%، مع العلم أن المعامل معنوي احصائيا عند مستوى 1%، بالإضافة الى وجود تكامل مشترك بين الميزان التجاري والمتغيرات المستقلة في الاجل القصير والطويل معا.

الفرع الثالث: نتائج الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج المقدر.

1-الاختبارات التشخيصية الاحصائية:

تشير نتائج التقدير في الجدول أعلاه بأن قيمة معامل التحديد المعدل R^2 بلغ (0.98)، وهذا يعني أن المتغيرات (سعر الصرف، التضخم المستورد) تفسر (98%) من التغيرات في الميزان التجاري الجزائري. وأن قيمة إختبار F الاحصائي يدل على أن النموذج جيد وقدرته التفسيرية عالية، وأن المتغيرات المستقلة معظمها لها تأثير معنوي على الميزان التجاري خلال فترة الدراسة (2000-2021).

2-الاختبارات التشخيصية القياسية:

أ-التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الدراسة

أوضحت نتائج اختبار Jarque-bera الموضحة بالشكل(08) أن قيمته كانت غير معنوية عند مستوى 5%، الامر الذي يعني رفض الفرض البديل وقبول الفرض الصفري والذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتوزع وفقا للتوزيع الطبيعي، وتعتبر تلك الخاصية من الخصائص المرغوبة والتي يجب أن تتصف بها بواقي النموذج محل الدراسة.

الشكل رقم(08): نتائج اختبار Jarque-bera

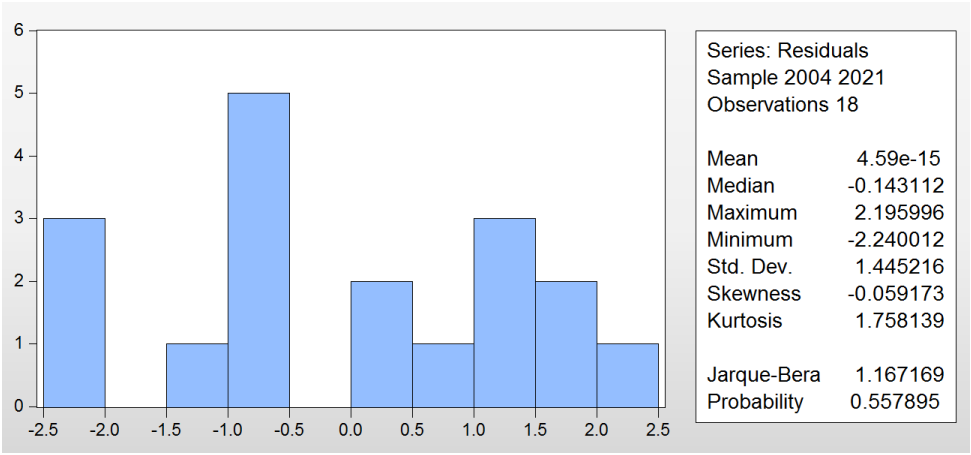

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على مخرجات برنامج Eveiws 10

ب-الارتباط التسلسلي لبواقي نموذج الدراسة

أوضحت نتائج فحص الارتباط السلسلي لبواقي نموذج الدراسة والموضحة بالجدول(15) باستخدام Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أن قيمة كل من F المحسوبة وChi-Square المحسوبة لم تثبت معنويتها عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم قبول الفرض الصفري والذي ينص على أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط السلسلي بين أخطاءه.

الجدول رقم(15): نتائج فحص الارتباط السلسلي لبواقي نموذج الدراسة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.627190	Prob. F(2,4)	0.3040
Obs*R-squared	8.074962	Prob. Chi-Square(2)	0.0176

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

ج- تجانس تباينات الاخطاء : اوضحت نتائج اختبار تجانس تباينات الاخطاء ARCH Test والموضحة في الجدول (16) أن قيمة كل من F المحسوبة و Chi-Square المحسوبة لم تثبت معنويتها عند مستوى 5%، وبالتالي

يتم قبول الفرض الصفري والذي ينص على تجانس تباينات الاخطاء لنموذج الدراسة، وتعد تلك الخاصية أحد علامات جودة النموذج المقدر.

الجدول رقم(16): اختبار تجانس تباينات الاخطاء ARCH Test

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.897222	Prob. F(1,15)	0.1094
Obs*R-squared	2.751979	Prob. Chi-Square(1)	0.0971

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

د-اختبار استقرارية معلمات النموذج ARDL

للتأكد من معرفة مدى انسجام واستقرار معلمات النموذج طويلة الأجل مع تقديرات معلمات النموذج قصيرة الأجل. يتم إستخدام إختبارين للتأكد من عدم وجود أي تغير هيكلي في البيانات من عدمه. هما:

الأول: هو إختبار المجموع التراكمي لتكرار البواقي المتابعة"**CUSUM** " Sum Cumulattive Of Recursive Residual

والثاني: هو إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة. Cumulative Sum of Square Residual "**CUSUMSQ**"

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لاختبار CUSUM & CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وتكون هذه المعلمات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبار خارج الحدود عند هذا المستوى.

الشكل رقم(09): نتائج اختبار CUSUM **الشكل رقم(10): نتائج اختبار CUSUM**

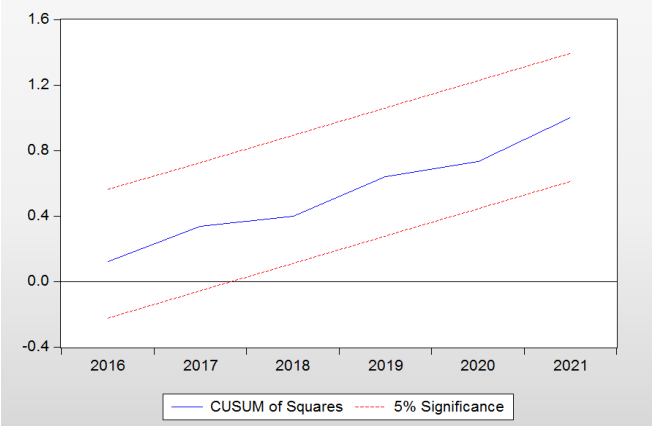

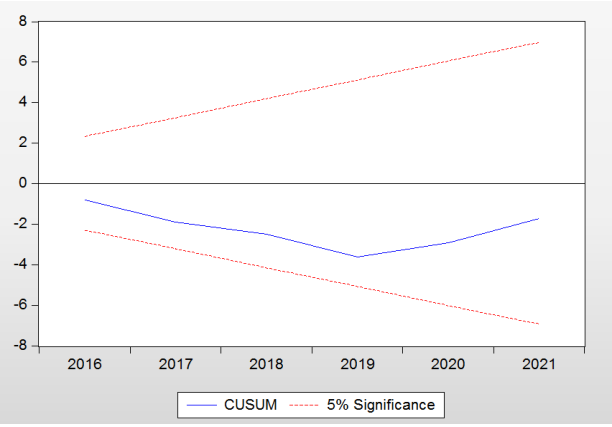

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

ويشير كل من الشكلين السابقين أن معلمات المقدرة للاختبارين تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي هناك إستقرار وانسجام لمعلمات النموذج في الاجلين القصير والطويل.

ويتضح من العرض السابق أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع الميزان التجاري والمتغيرات المستقلة التضخم المستورد وسعر الصرف في الأجل القصير والاجل الطويل. ومن ثم صحة فرضية الدراسة القائمة على "يوجد علاقة متكاملة بين الميزان التجاري الجزائري والتضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

الفرع الرابع: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى: "توجد علاقة متكاملة سلبية طويلة الأجل بين الميزان التجاري والتضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)"

من خلال نتائج تقدير معلمات النموذج للأجل الطويل الموضحة في الجدول(13)، ومن خلال نتائج الاختبارات التشخيصية الاحصائية والقياسية، نستنتج بأنه توجد علاقة تكاملية طويلة الاجل ذات تأثير سلبي للتضخم المستورد على فائض الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2021)، أي أنه كلما زاد معدل التضخم المستورد بوحدة واحدة، انخفض الميزان التجاري ب (745.26 وحدة) على المدى البعيد، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية** الاولى.

الفرضية الثانية: " فقدان الدينار لقيمته مقابل الدولار سيؤثر على الميزان التجاري الجزائري على المدى البعيد" خلال الفترة 2000-2021"،

فمن خلال نتائج الجدول (13) الذي يبين العلاقة السلبية بين سعر صرف الدينار والميزان التجاري، أي أنه كلما زاد تدهور قيمة الدينار مقابل الدولار بوحدة واحدة، كلما انخفض الميزان التجاري ب (0.022)، ونظرا لعدم معنوية معلمة متغير سعر الصرف في مستوى 5%، نستنتج ان هناك تأثيرا سلبيا ولكن على المدى القصير لسعر صرف الدينار على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2021)، وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تناوله في الفصل الثاني وحسب الدراسة التحليلية لاحظنا أن التضخم المستورد يرتبط بعلاقة طردية مع معد التضخم المحلي وقيمة الواردات، وعكسيا مع معدل التضخم العالمي. وأن قيمة الواردات ترتبط ارتباطا عكسيا مع الميزان التجاري، اما بالنسبة للدراسة القياسية فأظهرت بأن هناك علاقة تكاملية قصيرة وطويلة الامد ذات تأثير سلبي للتضخم المستورد على الفائض او العجز في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2000-2021)، وانه كلما زاد معد التضخم المستورد بوحدة واحدة زاد معدل تدهور الميزان التجاري ب (745.26 وحدة).

الخـاتـــــمة

الخاتمة:

تهدف الدراسة إلى اختبار اثر التضخم المستورد على الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2021)، حيث تبين لنا أن الصادرات الجزائرية عديمة المرونة واعتمادها على منتج واحد وهي المحروقات، أما الواردات فهي كذلك غير مرنة لأن غالبيتها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، ولعل كثرة المنتجات المستوردة وتنوعها وارتفاع أسعارها يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري ما ينتج عنه انتقال للتضخم من الاقتصادات الأجنبية إلى الاقتصاد المحلي، وما يؤدي كذلك إلى انتقال التضخم المستورد هو ارتفاع سعر العملات الكبرى المتداولة، وتدهور سعر صرف العملات المحلية وارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية، و السلطات الجزائرية لجأت في التسعينات إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية ومن ثم العمل على تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح باستقرار الأسعار، وهذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال التسعينات، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة والسقوف على الفائدة في السوق النقدية فيما بين البنوك، كما قامت بفرض نسبة لا تجتاز 25% كاحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية، وباشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16.5%، وفي السنوات الأخيرة فقد طبقت معدلات كاحتياطي إجباري تتراوح بين 8% إلى 12%، وفي سنة 2000 استعملت الجزائر سياسة صندوق ضبط الموارد لتعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال، كما قمنا بدراسة وضعية الاقتصاد الجزائري ممثلا في الميزان التجاري ومدى تأثره بالتضخم المستورد باستخدام نموذج ARDL مع استخدام بيانات السلسلة الزمنية التي بلغت 22 سنة، وقد افترضت الدراسة بأن هناك علاقة تكاملية سلبية في الاجل البعيد بين التضخم المستورد والميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة، وبعد اجراء اختبارات جذر الوحدة عن طريق اختبار ADF-GLS ، يتبين أن المتغيرات يستقرون في (الحد الثابت فقط) عند الفرق الأول و عند الفرق الثاني، ومنه وجود جذر الوحدة بالمتغيرات عند الفرق الأول والفرق الثاني، مما يدل على صلاحية استخدام منهج اختبار الحدود Bounds TheTest ونموذج ARDL، كما بين تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج ARDL بأن تأثير التضخم المستورد سلبي على الميزان التجاري

وقد أظهرت نتائج القياس التالي:

أولا: العالقة المتكاملة السلبية طويلة الاجل بين الميزان التجاري الجزائري والتضخم المستورد خلال فترة الدراسة.

ثانيا: العلاقة المتكاملة السلبية قصيرة الاجل بين الميزان التجاري وسعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2021) أي أنه كلما زاد معدل التضخم المستورد بوحدة واحدة، انخفض الميزان التجاري ب (745.26 وحدة) على المدى البعيد.

ثالثا: العلاقة السلبية بين سعر صرف الدينار والميزان التجاري، أي أنه كلما زاد تدهور قيمة الدينار مقابل الدولار بوحدة واحدة، كلما انخفض الميزان التجاري ب (0.022)، ونظرا لعدم معنوية معلمة متغير سعر الصرف في مستوى 5%، نستنتج ان هناك تأثيرا سلبيا ولكن على المدى القصير لسعر صرف الدينار على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2021).

رابعا: بناء على نموذج تصحيح الخطأ هناك علاقة متكاملة قصيرة الأجل بين الميزان التجاري والتضخم المستورد وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

خامسا: أن معامل تصحيح الخطأ لنموذج ECM معنوي وسالب بلغ (-0.384) وهذا: يدل على قدرة نموذج تصحيح الخطأ على تصحيح وتعديل النموذج في الأجل الطويل وبسرعة 38.4%.

وهكذا فإن النتائج السابقة توضح صحة فرضية الدراسة وهي "يوجد علاقة متكاملة طويلة الأجل بين الميزان التجاري والتضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

قائمة المراجع

قائمة المراجـــــع:

أولا- الكتب باللغة العربية

- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
- جيمس جوارتني و ريجارد استروب، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة 04، القاهرة، مصر، 2010.
- حربي محمد عريقات، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي-التجارة الخارجية-،دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، 2010.
- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1987.
- رمزي زكي، التضخم في العالم العربي، بحوث ومناقشات خبراء بعنوان الجدل الراهن حول ظاهرة التضخم الركودي، الكويت، 1985.
- رمزي زكي، التضخم المستورد – دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية-، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1987.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي-نظرة عامة على بعض القضايا-، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي-العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية-،دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2004.
- طارق توفيق الخطيب، التضخم المستورد في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 01، 2014.
- عرفات تقي الدين الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، 1999.
- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.
- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية، الطبعة الأولى، عمان، 2011.

ثانيا– الكتب باللغة الأجنبية

- Atish R.Ghosh, **Does the exchange rate regime matter for inflation and growth?**, Economic Issues, IMF, 1996, P04.

ثالثا– المذكرات والأطروحات

– دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها–دراسة حالة الجزائر– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2014–2015.

– فؤاد زميت، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2017–2018.

رابعا– المجلات

- شقبقب عيسى، بن زيان راضية، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر، مجلة البحوث، العدد11، الجزء الثاني جامعة الجزائر 03.

– علي توفيق الصادق، أثر العائدات على السياسات المالية والنقدية في دول أوبك، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت،العدد02، 1979.

– عماد محمد علي عبد اللطيف، تحليل الاتساق بين الضرائب الكمركية وسعر الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري في العراق، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، العدد115، العراق، 2019.

خامسا– التقارير والجرائد

– التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2015 التطور الاقتصادي والنقدي، نوفمبر 2016.

– التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2016 التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2017.

- التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2021 التطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر 2022.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000، المادة 10.

الملاحـــق

الملحق رقم 01

اختبار جذر الوحدة عند المستوى
ADF-GLS (الحد الثابت والاتجاه العام)

Null Hypothesis: PT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-2.212843
Test critical values:	1% level	-3.770000
	5% level	-3.190000
	10% level	-2.890000

اختبار جذر الوحدة عند المستوى
ADF-GLS (الحد الثابت)

Null Hypothesis: PT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-1.518643
Test critical values:	1% level	-2.685718
	5% level	-1.959071
	10% level	-1.607456

اختبار جذر الوحدة عند الفرق الاول
ADF-GLS (الحد الثابت والاتجاه العام)

Null Hypothesis: D(PT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-3.009857
Test critical values:	1% level	-3.770000
	5% level	-3.190000
	10% level	-2.890000

اختبار جذر الوحدة عند الفرق الاول
ADF-GLS (الحد الثابت)

Null Hypothesis: D(PT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-3.075974
Test critical values:	1% level	-2.692358
	5% level	-1.960171
	10% level	-1.607051

اختبار جذر الوحدة عند الفرق الثاني
ADF-GLS (الحد الثابت والاتجاه العام)

Null Hypothesis: D(PT,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-4.276070
Test critical values:	1% level	-3.770000
	5% level	-3.190000
	10% level	-2.890000

اختبار جذر الوحدة عند الفرق الثاني
ADF-GLS (الحد الثابت)

Null Hypothesis: D(PT,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-4.088986
Test critical values:	1% level	-2.699769
	5% level	-1.961409
	10% level	-1.606610

الملحق رقم 02

اختبار جذر الوحدة عند المستوى
ADF-GLS (الحد الثابت والاتجاه العام)

Null Hypothesis: EXD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-0.880213
Test critical values:	1% level	-3.770000
	5% level	-3.190000
	10% level	-2.890000

اختبار جذر الوحدة عند المستوى
ADF-GLS (الحد الثابت)

Null Hypothesis: EXD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		1.087498
Test critical values:	1% level	-2.679735
	5% level	-1.958088
	10% level	-1.607830

اختبار جذر الوحدة عند الفرق الاول
ADF-GLS (الحد الثابت والاتجاه العام)

Null Hypothesis: D(EXD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-4.430440
Test critical values:	1% level	-3.770000
	5% level	-3.190000
	10% level	-2.890000

اختبار جذر الوحدة عند الفرق الاول
ADF-GLS (الحد الثابت)

Null Hypothesis: D(EXD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-3.207412
Test critical values:	1% level	-2.685718
	5% level	-1.959071
	10% level	-1.607456

اختبار جذر الوحدة عند الفرق الثاني
ADF-GLS (الحد الثابت والاتجاه العام)

Null Hypothesis: D(EXD,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-6.212945
Test critical values:	1% level	-3.770000
	5% level	-3.190000
	10% level	-2.890000

اختبار جذر الوحدة عند الفرق الثاني
ADF-GLS (الحد الثابت)

Null Hypothesis: D(EXD,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-6.230813
Test critical values:	1% level	-2.699769
	5% level	-1.961409
	10% level	-1.606610

الملحق رقم 03

اختبار جذر الوحدة عند المستوى
ADF-GLS (الحد الثابت والاتجاه العام)

Null Hypothesis: IM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-2.934266
Test critical values:	1% level	-3.770000
	5% level	-3.190000
	10% level	-2.890000

اختبار جذر الوحدة عند المستوى
ADF-GLS (الحد الثابت)

Null Hypothesis: IM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-2.450216
Test critical values:	1% level	-2.679735
	5% level	-1.958088
	10% level	-1.607830

اختبار جذر الوحدة عند الفرق الاول
ADF-GLS (الحد الثابت والاتجاه العام)

Null Hypothesis: D(IM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-5.473161
Test critical values:	1% level	-3.770000
	5% level	-3.190000
	10% level	-2.890000

اختبار جذر الوحدة عند الفرق الاول
ADF-GLS (الحد الثابت)

Null Hypothesis: D(IM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-5.278131
Test critical values:	1% level	-2.685718
	5% level	-1.959071
	10% level	-1.607456

اختبار جذر الوحدة عند الفرق الثاني
ADF-GLS (الحد الثابت والاتجاه العام)

Null Hypothesis: D(IM,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-5.275150
Test critical values:	1% level	-3.770000
	5% level	-3.190000
	10% level	-2.890000

اختبار جذر الوحدة عند الفرق الثاني
ADF-GLS (الحد الثابت)

Null Hypothesis: D(IM,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-5.385569
Test critical values:	1% level	-2.699769
	5% level	-1.961409
	10% level	-1.606610